أثر الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في فلسطين

الدكتورة وصال عبد الله محمد أحمد محمد صالح
كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، الخرطوم، السودان
Wisalabdalla1972@gmail.Com
الباحث ربيع محمد ربيع حمودة
محاضر غير متفرغ
قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة القران الكريم وتأصيل العلوم، فلسطين
r.hamouda@hotmail.com

The impact of Israeli settlement on the social and economic conditions in Palestine

Dr. Wesal Abdullah Mohammed Ahmad Mohammed Salih
Faculty of Economics and Social Sciences , University of the Holy Quran and Islamic Sciences , Khartoum , Sudan
Rabea Mohammad Rabea Hamouda
part-time lecturer
Department of Political Science , College of Graduate Studies , University of the Holy Quran and Rooting Science , Palestine

الملخص:-

تمثل هدف الدراسة في التعرف إلى أثر الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، ومعرفة التطور التاريخي للاستيطان الإسرائيلي وركائزه، وتحديد الدوافع الإسرائيلية للاستيطان في فلسطين، والتعرف إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان.

وتناولت أهداف الاستيطان وركائزه الأساسية، ودوافعه، والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان، حيث يُعد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس استيطاناً بالمعنى السكاني، وإنما هو استيطان قائم على أساس إحلالي، وقد كان له أثر على الوضع الاجتماعي الفلسطيني.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يهدف وصف وتسجيل للوقائع والأنشطة الماضية للمجتمع الإنساني، وبسبب صعوبة ملاحظة الأحداث الماضية بشكل مباشر في موضوع الدراسة اتجه الباحث إلى استعمال الأدوات التاريخية كالمصادر المتعلقة بالحدث والظاهرة الاجتماعية، وسيتم دراستها بشكل استقرائي، يقوم على أساس النقد والتحليل ومعرفة أسباب حدوثها وعلاقتها ببقية الظواهر الأخرى في تلك الحقبة الزمنية.

الكلمات المفتاحية: الاستيطان الإسرائيلي، فلسطين، الأوضاع الإجتماعية، الأوضاع الإقتصادية.

Abstract:-

The aim of the study is to identify the impact of Israeli settlement on the social and economic conditions in Palestine, to know the historical development of Israeli settlement and its pillars, to identify the Israeli motives for settlement in Palestine, and to identify the social and economic effects of settlement.

It dealt with the goals of settlement and its main pillars, its motives, and the social and economic effects of settlement, as the Israeli settlement in the West Bank and Gaza Strip is not settlement in the demographic sense, but rather it is settlement based on a settlement basis, and it has had an impact on the Palestinian social situation.

The study relied on the historical method, which aims to describe and record the facts and past activities of the human community, and because of the difficulty of directly observing past events in the subject of the study, the researcher turned to using historical tools such as sources related to the event and social phenomenon, and they will be studied inductively, based on criticism, analysis and knowledge of the reasons for their occurrence And its relationship to the rest of the other phenomena in that time period.

Key words: Israeli settlement, Palestine, social conditions, economic conditions.

المقدمة:ـ

اعتمدت "إسرائيل" منذ تأسيسها ككيان احتلالي على سياسة القوة في الاستيلاء على أرض فلسطين، واحتلالها من خلال سياسة تهجير السكان الفلسطينيين الأصليين، وإحلال السكان المهاجرين اليهود مكانهم، وإنشاء المجتمع الإسرائيلي المزعوم، الأمر الذي أدى إلى خلق وضع جديد على أرض الواقع الفلسطيني، وما يعرف بالاستيطان.

ينبع الاستيطان من رحم الصهيونية، أي الأيدلوجيا القومية الصهيونية لإسرائيل التي تُعد عصب قيام الاحتلال الاسرائيلي، حيث يقوم المشروع الصهيوني أو الصهيونية على أساس إيجاد وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، ويعتقد اليهود أن من حقهم أن تكون لهم دولة في فلسطين خاصة، وقد بدأت هذه المطالبات عندما قام الكاتب العلماني من أصول نمساوية يهودية يدعى ثيودور هرتزل بتحويل المطالبات اليهودية إلى حركة دولية عام ١٨٩٦م، واتخذت هذه الحركة المستوطنات كأداة لتحقيق أهدافها الأيدلوجية، عن طريق اتخاذها المستوطنات كقاعدة أساسية للدولة اليهودية، وعليه سعى الاستيطان الإسرائيلي لتهجير السكان العرب من فلسطين لتحقيق ما سعى إليه المشروع اليهودي للاستيطان في فلسطين.

هذه الأيدلوجيا الصهيونية التي رافقت وترافق قيام واستمرار الاحتلال الاسرائيلي، هدفت إلى فرض أمر واقع من شأنه أن يقّوض أي مشروع للسلام، فالقوة والتوسع كانت نابعة من العقيدة الصهيونية، وهو ما ظهر واضحاً في الحرب العدوانية على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨م، حيث تم تدمير ٤٦٩ قرية ومدينة فلسطينية، وما ترتب على هذا التدمير من عملية طرد جماعي مصحوبة بمجازر جماعية، أدت للتخلص من ثلثي الشعب الفلسطيني وتهجيرهم للبلاد المجاورة.[١]

مشكلة الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بشكل عام، وستحاول الدراسة الاجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين؟

وحتى تتضح معالم الدراسة وصولاً إلى الاستنتاجات يتطلب ذلك الإجابة على عدد

من الأسئلة الفرعية وهي:

١. ما التطور التاريخي للاستيطان الإسرائيلي وركائزه؟

٢. ما الدوافع الإسرائيلية للاستيطان في فلسطين؟

٣. ما التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

١- إن قضية الاستيطان تُعد في طليعة القضايا التي تستحق الدراسة والتمحيص، لأن قضية الاستيطان سوف تفسر لنا العديد من الأوجه المختلفة والمتشابكة وخاصة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

٢- كما أن دراسة هذه الظاهرة تفيد في فهم تطور الوجود الصهيوني في فلسطين، فتاريخ هذا الوجود وتاريخ المشكلة الفلسطينية، إنما هي في الحقيقة تاريخ عمليات الاستيطان في هذه المنطقة.

٣-تساعد الدراسة في رؤية استشرافية لمستقبل الاحتلال الإسرائيلي.

٤- ومع أهمية الموضوع مجال الدراسة، جاءت استكمالاً للجهود السابقة في دراسة الاستيطان في فلسطين، ولتغطية الجوانب التي أغفلت في الدراسات السابقة، ولتكون مساهمة في الجهد العلمي لفهم هذا الموضوع، على أمل أن يتمكن الباحثين من استكمال بعض الجوانب الأخرى التي مازالت بحاجة إلى مزيد من البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على الهدف الرئيس والذي مفاده: التعرف إلى الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

١. معرفة التطور التاريخي للاستيطان الإسرائيلي وركائزه.

٢. تحديد الدوافع الإسرائيلية للاستيطان في فلسطين.

٣. التعرف إلى التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان.

منهجية الدراسة:

المنهج التاريخي: يقوم هذا المنهج على وصف وتسجيل للوقائع والأنشطة الماضية للمجتمع الإنساني، وبسبب صعوبة ملاحظة الأحداث الماضية بشكل مباشر في موضوع الدراسة اتجه الباحث إلى استعمال الأدوات التاريخية كالمصادر المتعلقة بالحدث والظاهرة الاجتماعية.

المنهج القانوني: يركز هذا المنهج في دراسته للأحداث، والمواقف والعلاقات، والأبنية على الجوانب القانونية، ويفترض هذا المنهج وجود مجموعة معايير وضوابط وقواعد ومن ثم تستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه، وهو اقتراب وصفي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تركز الدراسة على الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين.

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة في حدودها الزمانية مراحل متعددة من الاستيطان، وذلك حسب ما تقتضيه ضرورة البحث.

حدود الموضوع: الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين.

الإطار النظري:

مفهوم الاستيطان:

يقوم مفهوم الاستيطان بشكل أساسي على تفريغ الأرض من سكانها الأصليين وإستبدالهم بالسكان الذين ينتمون للدولة المحتلة مكانهم عبر وسائل متعددة تعسفية وقهرية، وما يصاحب ذلك من مصادرة للأراضي العامة والخاصة دون مراعاة أي اعتبارات إنسانية، ويقضي الاستيطان بتجميع أكبر عدد ممكن من المستوطنين في الأراضي الفلسطينية انطلاقا من الفكرة الصهيونية القائلة بأن "لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضي وتسييجها".[٢]

يُعَد الاستيطان من أهم المنطلقات الفكرية الصهيونية وهو يقوم على فلسفتين هامتين

هما: طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل، كالقتل والتهجير والتدمير، والتي كانت واضحة من خلال ممارسات عصابات الهاجاناه عام ١٩٤٨م، والاستيلاء على الأرض الفلسطينية بذرائع دينية وتاريخية، وذلك بهدف تطبيق نظرية الإحلال الصهيونية في الأرض الفلسطينية، والتي تقوم على فرض سياسة الأمر الواقع من خلال الاستيطان وإقامة الكيان اليهودي في المنطقة العربية منطلقا من فلسطين.(٣)

غالباً ما كان يستخدم مصطلح الاستيطان لوصف المستعمرات في أمريكا الشمالية ونيوزيلندا والجزائر والبرازيل، وهي الأراضي التي أقام فيها عدد كبير من الأوروبيين بشكل دائم وسيطروا عليها، حيث يفرق بعض الباحثين ما بين المستوطنات المخصصة للاستيطان والمستعمرات الناشئة بغرض الاستغلال الاقتصادي، واستخدم البعض الآخر مصطلح الاستعمار ليصفوا الملحقات التي تحكمها دولة أجنبية بشكلٍ مباشر، وشرح تناقضها وتباينها مع الإمبريالية، حيث تتضمن الأخيرة أشكالاً غير مباشرة من السيطرة والهيمنة. (٤)

ويعود استخدام هذا المدخل "الاستيطان" ليصف ما فعلته أوروبا لبسط وتوسيع نفوذها السياسي ومستوطناتها في بقية أنحاء العالم، بما فيها الأمريكتان وأستراليا وأجزاءً من أفريقيا وآسيا، ويطلق القانون الدولي لفظة المستوطنات على كل الأقاليم التي تستوطنها شعوب متخلفة، يتم ضمها من قبل دولة أخرى متقدمة تبسط عليها سيادتها المطلقة. (٥)

ولمصطلح الاستيطان دلالة واحدة، لكن محتوياته ومضامينه واتجاهاته وأساليبه مختلفة ومتنوعة من الناحية التطبيقية، حيث أن المعنى الضمني له مختلف وعكس معناه اللفظي تماماً، إذ انبثق لغوياً من الفعل (عمر الشيء) أو (تقويم الشيء)، أو (تجديد الشيء)، ولكن منذ وجوده وحتى آخر حلقاته الزمنية كان يُمثل حالة واضحة من التجزئة والتخلف والصراع الإقليمي، واستغلال الموارد الخام ونهب الأرض وتسويق البضائع والسلع والمواد المصنعة.(٦)

يمكن القول ان الاستيطان له آليات متنوعة ومتعددة للقضاء على وجود السكان الأصليين، والقضاء عليهم أو محوهم أو ترحيلهم، وهنا فإن الإلغاء لا يعني بالضرورة الإبادة البيولوجية، بل يتضمن عمليات الاحتواء والاستيعاب، والحجز في محميات خاصة

بالمستوطن، والتطهير الثقافي وغزو الهوية، والإستبعاد، والتصميم الوراثي الجيني، وفرض أنماط من التزاوج المختلط مع المستوطنين، لخلق أجيال متشابهة جينيًا مع المستوطنين الجدد، بالإضافة إلى أنماط أخرى.

وقد اعترفت القواعد الدولية بالنظام الاستيطاني الاستعماري، واعتبرت المستوطنات جزءً من الدولة الاستعمارية، وإدارتها من صميم أعمال السيادة الداخلية لتلك الدولة، وقد أهمل القانون الدولي شعوب تلك المناطق ولا يعترف بأيٍ منها أو بأي حق سواء كان حق السيادة أو حق الشخصية الدولية أو حق التعامل الدولي، حيث تعتبره خارج نطاق القواعد الدولية، وبالتالي فإن الإجماع القانوني الكوني العالمي لا يعطي الاستيطان وصعاً قانونياً أو شرعياً، لأن الاحتلال في القانون الدولي هو حالة مؤقتة غير دائمة، ولا يجوز له أن يُسكن رعاياه في أراضي الدولة التي يقوم باحتلالها، أيًا كان السبب، وذلك ضمن اتفاقيات دولية.(٧)

وقد يلجأ المحتل إلى كافة وسائل السيطرة لتحقيق أهدافه العنصرية، والمتمثلة فيما يلي:

١- السيطرة إكراهاً وقسراً: وهي نتيجة حتمية التصادم بين السكان الأصليين الذين يقاومون محاولات الاستيلاء على أرضهم، واجتذاب مهاجرين جدد للاستقرار والتوطين على أرضهم، ونتيجة لكون المستوطنين أقلية عددية بالنسبة للسكان الأصليين، ينشأ لدى المستوطنين شعور قوي بالحصار، لذلك يعتقدون أن القوة هي اللغة الوحيدة التي يمكن التعامل بها.

٢- السيطرة أيديولوجياً وفكرياً: تتشكل أثناء رغبة الاحتلال في السيطرة على عقول السكان الأصليين، خاصة عندما تدرك استحالة القضاء عليهم بالقوة العسكرية.(٨)

٣-السيطرة سياسياً: غالباً ما يستخدم المحتل وسائل مباشرة وغير مباشرة لتحقيق سيطرته على السكان الأصليين، ويلجأ أحياناً إلى منع الحريات العامة، ومصادرة الحقوق، وأحياناً أخرى يمنحهم بعض الحقوق والحريات شكلياً ليحقق سيطرته، كما هو الحال في الحالة الفلسطينية، عندما سمح المحتل بإجراء انتخابات عام ١٩٧٦م داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤- السيطرة اقتصادياً: يسعى المحتل من خلال الاستيطان إلى السيطرة على الاقتصاد بفرض سيطرته على الأرض ومواردها الطبيعية كالمياه والزراعة، كما يلجأ لتوفير العمل للأيدي العاملة للسكان الأصليين في المستوطنات، لجعل اقتصاد السكان الأصليين اقتصاداً يعتمد على اقتصاد المستوطنات وتابعاً لها، كما فعل الكيان الإسرائيلي ووظف موارد الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لخدمة المستوطنات، وهذا بحد ذاته يعطل الإرادة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني بشكل خاص، كما يعطل الإرادة الوطنية للدولة الفلسطينية بشكل عام، لان التبعية الاقتصادية تحرم الفلسطينيين وتمنعهم من بلورة نظام اجتماعي يلبي احتياجاتهم، ويحول دون قيام اقتصاد فلسطيني قائم على الذات.[٩]

يستنتج الباحث أن ما يقوم به المستوطنون في فلسطين من ممارسات على مدى سنوات الاحتلال، يؤكد إنه أنه كلما طال الزمن زاد المستوطنون من حدة كراهيتهم وعنفهم على السكان الفلسطينيين، وهذا ما نشهده اليوم، لذلك عمل الاحتلال على وضع الحد من انتشار التعليم، وعمد إلى سياسة الإغلاق المتكرر للمؤسسات التعليمية بهدف التجهيل، ومحاولاته المتكررة للتدخل في المناهج التعليمية، بهدف إيجاد الإنسان الفلسطيني الذي يمكن أن يقبل بالاستيطان والاحتلال كأمر واقع.

نشأة وتطور الاستيطان:

ظهرت الفكرة الأولى للاستيطان اليهودي في فلسطين بعد ظهور حركة الإصلاح الديني على يد "مارتن لوثر" في أوروبا، بمباركة المذهب البروتستانتي ومقولته: "اليهود ليسوا جزءا من الغرب أو نسيج حضاري يتبع له"، لكنهم شعب الله المختار، وطنهم بيت المقدس في فلسطين، وعليهم العودة إليه"، وأول من حاول تطبيق هذه المقولة كان تاجراً دنماركياً يُدعى أوليغريني عام ١٦٩٥م، إذ أعد خطة لتوطين اليهود في فلسطين وسلمها إلى ملوك أوروبا في ذلك الوقت، ويعتبر الفرنسي نابليون بونابرت أول من اقترح إنشاء دولة يهودية في فلسطين، خلال حملته الشهيرة ضد مصر وسوريا عام ١٧٩٩م خلال فترة ضعف الدولة العثمانية، وازدياد الأطماع الأوروبية في ممتلكاتها.

ويعتبر الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، من القضايا الأساسية والرئيسة

المتعلقة بالصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، ليس فقط منذ نشأة الكيان الصهيوني، ولكن أيضاً منذ أن بدأت موجات الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين التاريخية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ساهمت الرؤية والمواقف الأوروبية المبكرة في بلورة فكرة الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين، حيث كانت فرنسا أول من طرح فكرة توطين اليهود في فلسطين بجدية، وعليه قد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨م خطة سرية لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، في حالة نجاح الحملة الفرنسية لاحتلال مصر العربية والمشرق العربي بما فيه فلسطين، مقابل قيام الممولين اليهود تقديم قروضاً للحكومة الفرنسية التي كانت تمر في ذلك الوقت بضائقة اقتصادية خانقة أثرت على تقدمها في حملتها الاحتلالية، إضافة إلى المساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة نحو الشرق بقيادة نابليون بونابرت، كما كان المقابل أن يتعهد اليهود ببث الفوضى وإشعال الفتن وخلق الأزمات في المناطق التي يتردد عليها الجيش الفرنسي لتسهيل احتلاله، وعليه سيتم عرض التطور التاريخي للاستيطان الإسرائيلي على النحو التالي:

١ـ الاستيطان قبل قيام الاحتلال الاسرائيلي ١٩٤٨م:

بدأت المرحلة الأولى من النشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين فعلياً بالظهور في عام ١٨٤٠م، وذلك بعد هزيمة محمد علي الحاكم المصري، واستمرت حتى عام ١٨٨١م، وهو العام الذي اعتبره المؤرخ اليهودي "والتر لاكور" بداية التاريخ الرسمي للاستيطان اليهودي في فلسطين، عندما وصل حوالي ٣٠٠٠ يهودي من أوروبا الشرقية إلى فلسطين، وتمكنوا من إنشاء عدد من المستوطنات خلال الفترة (١٨٨٢م – ١٨٨٤م)، بما في ذلك مستوطنة "بتاح تكفا" التي اعتبرت أول مستعمرة يهودية في فلسطين، حيث أقيمت على أراضي قرية ملبس، كما توالت عمليات الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل، منها عمليات شراء الأراضي أو استئجارها لمدة طويلة، وهنا لعبت المؤسسات اليهودية دوراً أساسياً ومهماً في عمليات الاستيلاء على الأرضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات الصهيونية في فلسطين.[١٠]

وبعد تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية في مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٩٧م، توسعت

عمليات الاستيطان لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، حتى وصل عدد المستوطنات في عام ١٩١٤م إلى ٤٧ مستوطنة، وفي عام ١٩١٨م أصبحت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود حوالي ٢٠.٥٪ من أراضي فلسطين، وشهدت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠م طفرة في عدد المستوطنات، حيث ارتفع عددها ليصل إلى ٣٠٤ مستوطنة، ويرجع هذا الارتفاع إلى تعاون حكومة الانتداب البريطاني مع الحركة الصهيونية لطرد الفلسطينيين ونهب أراضيهم وزرع المستوطنين فيها فيما بعد، وتطورت مشاريع الاستيطان الإسرائيلية وفقاً لمراحل الاحتلال والسيطرة على الأرض الفلسطينية، وتهجير سكانها ليحل محلهم المستوطنون اليهود.[١١]

٢- الاستيطان في الفترة ما بين (١٩٤٨م-١٩٦٧م):

في عام ١٩٤٨م وقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، تمكنت الحركات والمنظمات الصهيونية من السيطرة على ٦٪ من فلسطين التاريخية، أي على مساحة تُقارب (٢ مليون دونم)، وجعلتها قاعدة لتحقيق بقية الحلم الصهيوني في إقامة دولة إسرائيل، وقد دمرت ما يقارب من ٤٧٢ قرية ومدينة فلسطينية بعد ارتكاب المجازر الشرسة، ومنها مجزرة دير ياسين ومجزرة قبيه وغيرهما من المجازر، وتفاقم الأمر سوءً مع قيام كيان الاحتلال الاسرائيلي وإعلانه، ومع إقامة إعلان إسرائيل في ١٤ مايو عام ١٩٤٨م بدأت مأساة الشعب العربي في فلسطين خلال العام المذكور تمت السيطرة بمساندة الغرب على معظم الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الجزء الغربي من المدينة المقدسة، بينما ظل الجزء الشرقي تحت السيادة الأردنية حتى يونيو ١٩٦٧م عندما أكملت إسرائيل سيطرتها على باقي الأراضي الفلسطينية وأراضي عربية أخرى في الجولان وشبه جزيرة سيناء المصرية آنذاك.[١٢]

٣- الاستيطان في الفترة ما بين (١٩٦٧م-١٩٧٦م):

في هذه المرحلة، تم إنشاء وتأسيس المستوطنات بشكل انتقائي ضمن سياسة استيطانية قائمة على الجودة وتعتمد على الكيف وليس الكم حيث تركزت المستوطنات في القدس وأغوار الأردن، وذلك بوحي من خطة ألون التي تقوم على استراتيجية تضييق نطاق الخيارات المتاحة للحل أو التسوية فيما يتعلق بالسيادة على الأرض المحتلة، من خلال تطبيق الأمر الواقع بالاستيلاء على الأرض وتنفيذ العمليات الاستيطانية الواسعة على امتداد غور

الأردن من جنوب غور بيسان إلى الجنوب من صحراء الخليل بطول ١١٥ كيلو متر وعرض ٢٠ كيلو متر، وفي ضوء هذا المخطط وفي عهد حزب العمل عام ١٩٦٨م، وحتى عام ١٩٧٧م، تم بناء ٣٤ مستوطنة، منها ١٢ مستوطنة في مدينة القدس المحتلة.(١٣)

٤- الاستيطان في الفترة ما بين (١٩٧٧م-١٩٨٤م):

اعتُبر وصول الليكود إلى السلطة والحكم للمرة الأولى تحولاً في عملية ومسيرة الاستيطان، وشهدت هذه الفترة ثورة وانقلاباً تاريخياً عندما تولى السلطة والحكم أكثر الحكومات (الإسرائيلية) تطرفاً بقيادة مناحيم بيغن، الذي بدأ في رسم سياسة جديدة خاصة بعد اتفاق السلام مع مصر، وخلال هذه الفترة تمت إنشاء ٣٥ مستوطنة جديدة، ووصل ارتفاع عدد المستوطنين إلى ١٣,٢٣٤ مستوطناً، وبلغت نسبة الارتفاع ٢٤,١٪، ولأول مرة أقيمت مستوطنة واحدة في قطاع غزة، كما شهدت القدس المحتلة في هذه الفترة أكبر حركة مصادرة للأراضي الفلسطينية في المنطقة الشمالية الشرقية لفلسطين.(١٤)

شهدت هذه المرحلة أيضاً صعود حزب الليكود، وازداد نفوذ حركة "غوش إيمونيم" الاستيطانية، إضافة إلى إبرام اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر، وما تلاه من إخلاء مستوطنات شبه جزيرة سيناء، كما شهدت هذه المرحلة طفرة في بناء المستوطنات والتوسع في انتشارها الأفقي، وكان هناك مجموعة من الخطط الاستيطانية، ومنها خطة شارون، الذي وضع هذا المشروع عام ١٩٩٣م بهدف إقامة الكتل الاستيطانية الاستعمارية في الضفة الغربية وقطعها طولياً من الشمال إلى الجنوب، وامتداداً منها إلى قطاعات عرضية واسعة، أي فصل الشمال من الضفة الغربية عن جنوبها، وإقامة مراكز استيطانية على السفوح والمنحدرات الغربية لدعم المناطق الساحلية، فقد تم إنهاء جزء من هذا المشروع في ذلك الوقت ليبدأ تنفيذ مراحله اللاحقة، ويقوم المشروع على أساس إقامة الكتل الاستيطانية في ثلاث أقسام، ليتم ضمها لإسرائيل، وهذه الكتل هي:(١٥)

- كتلة اللطرون، وتتضمن إقامة أربع مستوطنات جديدة إضافة إلى المستوطنات المتواجدة حالياً، ومركزها مستوطنة هادار.
- كتلة غربي رام الله، وتتمركز في مستوطنة مبوحورون، وتضم ١٢ مستوطنة قائمة، بالإضافة إلى ٤ مستوطنات جديدة.

- حزام استيطاني يمتد من المثلث وكفر قاسم إلى شمالي قلقيلية، ويضم أكثر من ١٣ مستوطنة قائمة، بالإضافة إلى ٧ مستوطنات جديدة.

ومن الخطط الاستيطانية أيضا خطة نتنياهو دروبلس، الذي يعتبر أحد رؤساء دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، حيث قام بوضع المشروع بهدف السيطرة على أرض فلسطين، وإقامة المستوطنات بين التجمعات السكانية لتجزئتها ومنها مناطق الأغوار في الأردن، لمنع قيام دولة فلسطين، كما يسعى المشروع لاستقطاب ١٢٠ إلى ١٥٠ ألف يهودي، وإقامة ٥٠ مستوطنة مدنية في أماكن استراتيجية في الضفة الغربية خلال ١٣ عام، وبين أعوام ١٩٧٩م-١٩٩٣م ازداد عدد المستوطنات بمعدل ١٢-١٥ مستوطنة، ودعا دروبلس إلى عدم إقامة المستوطنات حول الأقليات السكانية الفلسطينية فقط بل وبينها أيضاً، وكان من أبرز الكتل التي تحدثت عنها الخطة، هي: كتلة ريحان غرب جنين، وكتلة شومرون شمال نابلس، وكتلة كدوميم شرق قلقيلية، وكذلك كتلة أيلون موريه شرق نابلس، وأرئيل قرب سلفيت، والعديد من الكتل المنتشرة في مختلف محافظات الضفة الغربية، وقد تم بالفعل تنفيذ إنشاء هذه الكتل، مع العلم أن توسيعها ما زال مستمراً.(١٦)

بالإضافة لما سبق من الخطط الاستيطانية، كانت خطة غوش إيمونيم، وهي حركة دينية قومية ووطنية ظهرت عام ١٩٧٣م، وتسعى إلى فرض سيطرة إسرائيل على فلسطين من أجل التوسع الاستيطاني، وظهرت في أعقاب حرب عام ١٩٧٣م، واعتبرت الخطة محركة للنشاط الاستيطاني خلال عامي ١٩٧٥م- ١٩٧٧م، حيث سعت الخطة لتنفيذ مشروع استيطاني لتوطين مليون يهودي في غضون عشرة سنوات في ١٠٠ موقع في الضفة الغربية، وتحقيق أهداف أمنية، بما في ذلك الحفاظ على عمق إسرائيل من نهر الأردن حتى السهل الساحلي، والسيطرة على الجبال في الضفة الغربية، وإنشاء شبكة طرق لربط المستوطنات مع بعضها البعض، تمتد من نابلس إلى الخليل مروراً القدس، وعلى طول الطريق الواصل مع السهل الساحلي في الغرب، وفي غور الأردن شرقاً، ومنه تتركز المستوطنات، بحسب خطة هذه الحركة الاستيطانية في المناطق التي تحاول المشاريع الاستيطانية الأخرى تجنبها، من أجل سد الفجوة في مشاريع أخرى، وتحقيق أهداف أمنية، بما في ذلك الحفاظ على عمق البلاد من نهر الأردن وحتى السهل الساحلي، والسيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية.(١٧)

ونتيجة وصول حزب الليكود إلى السلطة والحكم في انتخابات عام ١٩٧٧م، مكن ذلك الحركة من تنفيذ جزء من مشروعها، واعتبرت أولى المستوطنات التي أقامتها الحركة في منطقتي نابلس ورام الله، حيث تم البدء في بناء ٣ مستوطنات عام ١٩٧٧م، هي: كدوميم ومعاليه أدوميم وعوفرا، علماً أن خطط غوش أمونيم لتحقيق أكثرية يهودية على أرض إسرائيل من خلال جذب آلاف المستوطنين لم يتم تنفيذها، لكن أفكار الحركة سيطرت إلى حد ما حول الخطاب السياسي الإسرائيلي، وتصاعدت وتيرة الاستيطان، والسعي لتوفير الأموال لدعم ذلك، والتوجه نحو الاستيطان الديني، إذ تم إنشاء نحو ١٢٠ مستوطنة، نتيجة جهود الحركة الدينية للتوسع الاستيطاني.(١٨)

٥- الاستيطان في الفترة ما بين (١٩٨٥م-١٩٩٠م):

في هذه المرحلة تعود وتيرة الاستيطان من حيث الكمية إلى ما يشبه المرحلة الأولى، وقد يكون ذلك بسبب عدم وجود العديد من الأماكن والمناطق المناسبة لاحتلالها والتي تصلح للاستيطان، بالإضافة إلى الصراع في الرؤية الاستيطانية بين حزب العمل وحزب الليكود وهما جناحي الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وقد تبلور الاستيطان في إنشاء حكومة ائتلافية من الحزبين الكبيرين بين عامي ١٩٨٦م- ١٩٨٨م، حيث أقيمت ٢٧ مستوطنة تشكل ٢٠٪ من مجموع المستوطنات، وارتفع عدد المستوطنين إلى ٦٩,٥٠٠ مستوطن بزيادة ١٤٪، وازداد عدد تصاعد المستوطنين إلى ٤.٤٪ من مجموع السكان، فيما أقيمت مستوطنات جديدة، أهمها مستوطنة بسغات زئيف، وفي الضفة الغربية أقيمت ٥٩٪ من هذه المستوطنات في نابلس ورام الله، وأقيمت في قطاع غزة وجبل الجليل ما يقارب ٢٩.٦٪. (١٩)

استمرت الحكومة الائتلافية الوطنية الإسرائيلية خلال عامي ١٩٨٨م-١٩٩٠م في سياسة الاستيطان، وأقيمت خمس مستوطنات شكلت ما نسبته ٣.٦٪ من مجموع المستوطنات، كما ارتفع عدد المستوطنين إلى ٨١٢٠٠ مستوطناً، فيما وصلت نسبة المستوطنين ٢٪ من عدد السكان في الضفة الغربية، إضافة إلى ذلك أقيمت ثلاث مستوطنات في مدينة رام الله ومستوطنة واحدة في جبل الخليل، وأخرى في غوش عتصيون.(٢٠)

٦- الاستيطان في الفترة ما بين (١٩٩١م-٢٠١٨م):

شهدت هذه المرحلة انطلاق عملية التسوية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية

وحكومة الكيان الإسرائيلي، وتوقيع اتفاق أوسلو في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م بين الطرفين، والإعلان عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن توقف المسار السياسي على أثر إصرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إقامة وتشييد المستوطنات في الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، وافتقار الاحتلال إلى الجدية في التوصل إلى اتفاق سلام لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي الممتد منذ عقود، إضافةً إلى محدودية دور الوسيط الأمريكي، وعدم جديته في الضغط على إسرائيل لدعم اتفاق أوسلو ودفع عجلة السلام، والإستيفاء بشروط ومتطلبات العملية السياسية.(٢١)

استمر التوسع الاستيطاني الإسرائيلي رغم ما ورد ونصت عليه اتفاقيات أوسلو من عدم اتخاذ أي إجراءات من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، حتى لا يكون لها تأثير سلبي على قضايا الوضع النهائي، إلا أن إسرائيل لم تعط هذه الالتزامات أي أهمية وواصلت سياساتها الاستيطانية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

وفي الفترة بين ٢٠٠٠م-٢٠٠٥م اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وازداد خوف المستوطنين من التحرك والتنقل على الطرقات، وخلال تلك الفترة أنشأت إسرائيل ٢٣٢ بؤرة استيطانية مدنية وشبه عسكرية في الضفة الغربية دون موافقة حكومة الكيان في إسرائيل، وسرعان ما أصبحت مستوطنات رسمية معترف بها، بهدف الالتفاف والتحايل على الانتقادات الدولية التي تطالب إسرائيل بوقف البناء الاستيطاني، وفي عام ٢٠١٨م بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة ١٩٨ مستوطنة، إضافة إلى ٢٢٠ بؤرة استيطانية تم إقامتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يقطن هذه البؤر الاستيطانية ما يقارب ٨٢٤ ألف مستوطن، منهم ٣١٨ ألف مستوطن في القدس الشرقية المحتلة.(٢٢)

لذلك أقامت إسرائيل أكثر من عشرين وحدة استيطانية في الضفة لتبديد مخاوف المستوطنين، وشقت لهم طرقاً التفافية، ومنحتهم سيارات مصفحة، وصاعدت وتيرة الحماية لهم، وقلصت لهم الضرائب، ورغم ذلك كان هناك هروب من المستوطنين خارج الضفة الغربية، وخلال الفترة الأولى من الانتفاضة ازداد الاستيطان في القدس وبدأ بالانخفاض في الضفة الغربية، وظهرت في تلك الفترة الخطط الإسرائيلية التي تهدف للحد من هروب المستوطنين إلى الضفة الغربية، وكان من أهم هذه الخطط، خطة باراك وشارون للانفصال،

بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق.

ويأتي ذلك في ظل صعود الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب إلى سدة الحكم، وإصراره على ترجمة وعوده الانتخابية إلى أفعال ملموسة على الأرض، بطريقة مغايرة ومختلفة تماماً عن السياسة الأمريكية المعتادة التي كانت في الأصل منحازة لإسرائيل، وقد أثبت ذلك في أكثر من واقعة تتعلق ببناء المستوطنات أو الانتهاكات الإسرائيلية المتعددة والمتحدية للقانون الدولي والقرارات الدولية، ومن هذه القرارات قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ حول الانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م والبناء الاستيطاني، وحتى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري وإزالته والذي تم بناؤه عام ٢٠٠٢، والامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦م، الذي دعا إسرائيل إلى إنهاء أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك وقف الممارسات في القدس الشرقية، معتبرة أن كل ما أقامته إسرائيل منذ عام ١٩٦٧م هو بناء غير شرعي ومخالف للقانون والمواثيق الدولية.(٢٣)

وكان موقف الرئيس الأمريكي آنذاك (دونالد ترامب) في ذلك كافياً وكفيلاً لإعطاء الكيان الإسرائيلي الضوء الأخضر بأن الإدارة الأمريكية الجديدة لن تدين الاستيطان الاسرائيلي، أو تطالب بالحد منه، لكنها اعتبرته حقاً مكتسباً للاحتلال في انتهاك واضح وازدراء للقانون الدولي، فما كان من إسرائيل إلا أن أطلقت العنان لإنشاء العشرات من المشاريع الاستيطانية التي كان العديد منها قد تم إقراره، غير أنه لم ينفذ بعد، وحتى عام ٢٠١٩م صدرت العديد من القوانين التي تشجع الاستيطان والبدء بإقامة المشاريع الاستيطانية، أبرزها الجدار العازل لعام ٢٠٠٢م، وقانون شرعنة وتقنين البؤر الاستيطانية لعام ٢٠١٧م، وقانون القومية لعام ٢٠١٨م، وأخيراً مشروع مسودة صفقة القرن.(٢٤)

لم تكن الخطط والمراحل الإمبريالية والصهيونية لاغتصاب فلسطين سراً لا يعلم به أحد من العرب أو غيرهم، بل كان يُعلن عنها باستمرار في العلن، وفي عام ١٩٤٠م كتب جوزيف ميتس أحد المسؤولين عن الاستيطان اليهودي في فلسطين قائلاً: يجب أن يكون واضحاً فيما بيننا أن هذا البلد (فلسطين) لا يمكنه استيعاب كلاً من الشعبين، ولن نحقق هدفنا في الاستقلال إذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير، ويتمثل الحل الوحيد في إفراغ

فلسطين أو على الأقل غرب فلسطين (غرب نهر الأردن) من العرب، ولا توجد ثمة طريقة أو وسيلة أخرى سوى ترحيل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة ونقلهم جميعاً، وعليه تبنت الحكومة البريطانية هذا الموقف عام ١٩٤٤م من خلال اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني.[٢٥]

لذا، فإن عملية استيطان فلسطين وطرد سكانها منها واحتلالها بالصهيونية، لم تكن مفاجأة للعرب أو لغيرهم، بل كان وفق خطة يتم تنفيذها وتطبيقها على مرأى ومسمع من العالم في وقت لا يستطيع العرب فعل أي شيء، ويبدو أنهم لا يزالون لا يستطيعون أن يفعلوا شيئاً لوقف هذا الخطر الاستيطاني الذي يتهدد الوطن العربي، ولهذا السبب فإن تنفيذ الخطة الصهيونية للاستيطان تتطلب تقليص عدد الفلسطينيين إلى الحد الأدنى بمختلف الوسائل.

وتزعم إسرائيل أن إجراءات الاحتلال الاسرائيلي هي لاعتبارات أمنية، وهي في الواقع محاربة للعنصر العربي واجتثاثه من أرضه، وإذا كانت إسرائيل ملزمة بالإبقاء من بعضهم، فيجب أن يكونوا خارج الحدود الإسرائيلية وفي مناطق يمكن أن تسيطر عليها وتتحكم فيها بالقوة العسكرية، أو من خلال الإمبريالية العالمية المتحالفة معها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بشرط أن تبقى هذه المناطق موطناً للسكان الفلسطينيين المكتظة بالكثافة السكانية، وأن تنتشر أماكن الفقر والتخلف في مخيماتهم المنتشرة في المناطق المحاذية لإسرائيل، وليس فقط الفقر والتخلف، ولكن أيضا القمع المستمر، حيث تعاني الحركة الوطنية الفلسطينية في مناطق تواجدها محاربة مستمرة، إذا بدأت في العمل الحقيقي من أجل التحرير والعودة إلى الوطن، لأن مصالح الصهيونية والإمبريالية والقوى التابعة لها تقتضي عدم نمو وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية.

أهداف الاستيطان:

١ـ الأهداف السياسية:

تهدف هذه الأهداف إلى تحسين مكانة الدولة الاستعمارية ووضعها في المنافسة على المراكز المتقدمة في مقياس ونطاق سلَّم القوى الدولي، حيث أن تحسين المكانة الدولية لأي دولة يوسع دائرة ومجال نفوذها في المجتمع الدولي والمحلي، ويجعلها أكثر قدرة على التحكم

في القرارات الدولية وتوجيهها لصالحها، لذلك يوضح العالم الأمريكي هانز مورغنثاو (Hans Morgenthau) تعريف الإمبريالية على أنها سياسة تتهدف إلى عكس الوضع القائم، ومراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر، من أجل تحقيق السيادة المحلية، أو إنشاء إمبراطورية قارية، أو تحقيق الهيمنة العالمية، ويرى أن الدول كالأفراد لديها "شهوة القوة" أي الرغبة في تحسين وضعها باستمرار، من غير الاقتناع بالوضع القائم، ولكي تتمكن الدولة الاستعمارية من الاستيطان وتعزيز مكانتها ومركزها الدولي في إطار هذه المنافسة، يجب عليها زيادة مواردها، مما يستدعي البحث عن موارد خارج حدودها.(٢٦)

لقد بحثت بعض الدول عن مناطق غنية بالموارد أو يمكن أن تستثمر فيها، من خلال تعزيز الاحتلال العسكري المباشر للمناطق الغنية بالموارد، وأحياناً إرسال موجات من المستوطنين إلى المناطق التي تكون خاضعة لسيطرتها، أما بالنسبة للمناطق التي عرفت الاستعمار الاستيطاني فمن أمثلتها: الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والاستيطان الهولندي في جنوب أفريقيا عام (١٦٥٢م)، والاستيطان البريطاني فيها منذ (١٨٢٣م)، والسيطرة على المواقع تتطلب تقوية المركز الدولي للدولة الاستعمارية وسيطرتها على المواقع المركزية.(٢٧)

٢ـ الأهداف الاقتصادية:

ومن هذه الأهداف وأهمها هو الحصول على المواد الخام، فقد أدت الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، إلى حاجة الدول الأوروبية إلى المواد الخام التي اعتمدت عليها الصناعات الجديدة، ولتلبية احتياجات مصانع جميع الدول كافة من المواد الخام، سارعت الدول الأوروبية للبحث عن هذه المواد في أرجاء العالم، ومنها القطن من مصر، والماس والذهب من جنوب أفريقيا، والأراضي الزراعية في الشمال الأفريقي، وما إلى ذلك.(٢٨)

٣ـ الأهداف الثقافية:

يعتبر الهدف الثقافي للدولة الاستعمارية هو إعادة تشكيل المنظومة الثقافية للمجتمع المُستعمر، لجعله أكثر ارتباطًا بالدولة المستعمرة، وعند إلقاء نظرة على الخريطة اللغوية للعالم، نجد أن اللغة الاستعمارية تحل مكان اللغة المحلية في البلدان المستعمرة، فمعظم المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية تستخدم اللغة الاسبانية كلغة رسمية، وتعد

الإنجليزية اللغة الرسمية لعدد من المستعمرات البريطانية، مثل: الهند ونيجيريا وجنوب إفريقيا، وتعد الفرنسية اللغة الرسمية في المستعمرات الفرنسية، مثل: تشاد ومالي والسنغال، وأيضا تعد اللغة البرتغالية لغة موزمبيق الرسمية بوصفها مستعمرة برتغالية سابقة، وإذا طبقنا ذلك على اللغة الثانية في عدد من الدول، فسنجد أنها لغة المستعمر، كما هو حال اللغة الإنجليزية في العراق ومصر والأردن، والفرنسية في دول المغرب العربي، واللغة العبرية ما زالت متداولة بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي، وهو ما ينسجم مع ما قاله العالم تريشكا: أن اللغة هي أساس التجارة المزدهرة، فالأمة لا تفقد مستعمراتها المرتبطة بها باللغة والثقافة، حتى لو انقطعت الرابطة السياسية. (٢٩)

٤ـ الأهداف الدينية:

ارتبط عدد من الحملات الاستيطانية بوجود بعثات وارساليات تبشيرية دينية، وقد نجح عدد منها في تحويل قطاعات من سكان المستعمرات، ومن أبرز حالات النجاح في هذا المجال كانت في الدول الإفريقية مثل جنوب السودان وجنوب نيجيريا وفي فلسطين.

استغل المستوطنون في الاستعمار التقليدي والاستيطاني تحقيق الرسالة الدينية، بهدف إدخال الشعوب الوثنية في المسيحية، حيث كان المبشرون المسيحيون ورجال الدين في طليعة الجيوش الاستعمارية، وكانوا هم الرواد الأوائل في طليعة حركة الاستيطان في بلدان آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، واستخدم رواد الصهيونية الاستعمارية مقولة "شعب الله المختار" وخرافة "أرض الميعاد"، وعودة اليهود إليها لتوطينهم في فلسطين العربية، وزرعهم فيها على حساب أرض وحقوق وثروات السكان العرب الفلسطينيين، وقد زعم الفريقان أن الله اختارهما لنشر دينه في المناطق المكتشفة حديثاً في الأميركيتين وفي فلسطين العربية، وانطلقوا من مقولات عنصرية كاذبة كالتفوق والاختيار الإلهي والحضاري لتمدين الشعوب الهمجية. (٣٠)

٥ـ الأهداف السكانية:

يعتبر تقليل الضغط السكاني من خلال السيطرة على مناطق وأقاليم معينة ونقل الفائض السكاني إليها، وهو ما اعتمدت عليه ألمانيا وإيطاليا واليابان في الحربين العالميتين، وبالتالي فإنه يحق للدول الاستعمارية المستوطنة أن تنمو على حساب المناطق التي فيها

أماكن للفائض السكاني، وقد تأسست في أوروبا عند اشتداد البطالة في القرن التاسع عشر مدرسة الإصلاح الاستعماري، والتي دعت إلى تحويل ونقل الفائض السكاني إلى مستعمرات واستخدامها في الزراعة، وكان في بريطانيا خلال هذه الفترة (١٠٣) جمعيات لهذا الغرض، ولا شك أن المناطق التي اتخذها الاستعمار الأوروبي كهدفاً له، كانت على درجة كبيرة من الضعف والتأخر الاقتصادي، والسياسي، وكان هذا دافعاً قوياً للدول للتوسع. (٣١)

ويستنتج الباحث أن الأهداف السابقة ليست سوى تجسيد للاستيطان في محاولة لتغيير الوضع الجغرافي والديمغرافي للمنطقة التي يستوطن فيها، حيث يعتمد المستعمر على سياسة استيطانية ويوجه أهدافه لتحقيقها، وفرض مشاريعه لفترة من الزمن، لذلك فهو يعمل على توفير كل الاحتمالات والظروف المناسبة لاستقرار المعمرين من أصحاب الأرض فيها، معتبراً أن احتلال الأرض دون مركزاً رئيسياً أو تجمع سكاني لن ينجح.

الركائز الأساسية للاستيطان:

لقد كانت السياسات الاستيطانية منذ البداية مبرمجة، حيث يتم السيطرة على الأراضي الخصبة ذات الموقع الاستراتيجي الهام في فلسطين، والتي يتوفر لها مزايا اقتصادية وعسكرية وجغرافية، وتلك السياسة كانت تعتمد على ركائز أساسية لإقامة وإنشاء المستوطنات، أهمها:

١- أن يتمتع موقع المستوطنة بالحماية الطبيعية قدر الإمكان، لتسهل عملية الدفاع عن سكانها.

٢- يجب أن يكون موقع المستوطنات في مكان متقدم لحماية المدن اليهودية المكتظة بالسكان، وتشكل نقطة إنذار مبكر لها في حالة تعرضها لهجوم خارجي.

٣-يجب أن يتمتع الموقع بمزايا الاتصال السهل بغيره من المواقع الاستيطانية الأخرى.

٤- أن تكون المستوطنة حصناً أو قلعة، يمكن الدفاع عن سكانها عند تعرضها للهجوم، وبذلك تصبح المستوطنات بمثابة حزاماً أمنياً واقٍ يحمي التجمعات الاستيطانية الحضرية. (٣٢)

وهناك عدة ركائز أخرى للصهيونية قبل احتلال فلسطين، وهي:

١- السيطرة على الأرض الزراعية هدف أساسي ومركزي.

٢- دعم الاستعمار البريطاني للحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

٣- إبقاء الدول العربية على تخلفها وتبعيتها للاستعمار الغربي.

٤- تأسيس القوة العسكرية الصهيونية، لتوفر القاعدة الاقتصادية.

٥- إقامة صناعات يهودية في فلسطين لتوفير القاعدة الاقتصادية الصلبة للكيان الاستيطاني.(٣٣)

ومن الواضح أن الحركة الصهيونية وقوات احتلالها كانت تبذل جهوداً مضاعفة لإنجاح سياسة الاستيطان في جميع الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، لأن الاستقرار والنجاح يعتبر تشجيعاً لمهاجرين آخرين جدد، وبناء مستوطنات جديدة وتؤدي إلى توسيع للكيان الصهيوني، كما يمكن القول أنه بدون الركائز السابقة والأساسية للاستيطان الصهيوني لن تتمكن أو باستطاعة الحركة الصهيونية ولا الكيان الصهيوني من تحقيق أهدافه الاستيطانية، فقد كان الاستيطان يسير خطوة بخطوة بطريقة علمية منظمة ومبرمجة للاستيلاء على فلسطين، آخذة بعين الاعتبار الظروف المحيطة بالحركة الصهيونية، كما إن الركائز الأساسية التي قامت عليها الحركة الصهيونية لاحتلال فلسطين هي الاستيطان والسيطرة بالقوة على الأراضي، ودعم الاستعمار الغربي، وإضعاف الدول العربية وتجزئتها وتخلفها وتهجير الفلسطينيين من أرضهم.

دوافع الاستيطان:

انطلقت الحركة الصهيونية في مشروعها الاستيطاني في فلسطين من عدة أماكن، وحرَكتها للسيطرة على الأرض بدوافع عدة قد روجت لها بشكل منتظم، سواء على صعيد الثقافة الداخلية للمستوطنين من خلال إقناعهم بأن هذه الأرض هي أرض الآباء والأجداد، أو في المحافل الدولية من خلال حصولها على اعتراف دولي بدولة في فلسطين، على الرغم من أنها لا تمتلك أي مقومات حقيقية لتلك الدولة، لا من الناحية القانونية وحتى الأخلاقية، لأن الحركة الصهيونية تهدف من خلال دوافعها إلى إثبات حقها في الأرض بعيداً

عن كل القوانين الدولية، وهذا بالطبع على حساب الحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه التاريخية، الأمر الذي جعل المواقف الدولية متباينة فيما يخص قضية الاستيطان.

١ـ دوافع تاريخية ودينية:

لم تخفِ الحكومات الإسرائيلية المنطلقات والمبادئ الدينية في حربها المستمرة على الأراضي الفلسطينية، لأن الفكر السياسي الإسرائيلي يرتكز على الحاجة في إيجاد أو إقامة دولة يهودية نقية خالصة يجتمع فيها كل يهود العالم، لذلك فقد سعت ولا تزال إلى تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وهذا يتطلب بطبيعة الحال إنشاء مستوطنات جديدة لاستيعاب المهاجرين الجدد، وتعتبر أفكار اليمين الإسرائيلي وأحزابه هي الأكثر تطرفًا في نظرهم للأراضي الفلسطينية، فهم يعتبرونها جزءاً من الأراضي اليهودية الكاملة، وإن المستوطنين في فلسطين يؤدون مهمة قومية ودينية مقدسة، كونهم اختاروا أن يعيشوا فيها، خاصة أراضي الضفة الغربية بدلاً من تل أبيب وغيرها، وهم يتحملون الظروف القاسية التي قد يتعرضون لها، لكنهم يعتبرون أنفسهم امتداداً لدولة "إسرائيل" الكبرى، وأن أرض "إسرائيل" تمتد حيث وصول آخر جدودها، وأن الأراضي الفلسطينية في نظرهم هي أراضٍ محررة، ومن ثم يحق لهم الاستيطان في أي بقعة فيها، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك.(٣٤)

قد يكون للصهيونية العلمانية جهود واضحة في موضوع الاستيطان وقضيته، لكن من الواضح أن الفترة الأخيرة شهدت تحولاً لصالح اليمين الإسرائيلي، فهناك عشرات الآلاف من المستوطنين الذين يقيمون في مستوطنات الضفة الغربية والقدس وينتمون إلى المستوطنين القوميين المتدينين، حتى أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب أخرى بدأوا يتجهون نحو الفكر القومي الديني الصهيوني، ولديهم رغبة للانجذاب تدريجيًا نحو المستوطنين المتدينين، ويتجلى ذلك في تركيز الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إعطاء البعد الديني للاستيطان من طبيعة المستوطنات القائمة.(٣٥)

أصبح البعد الديني أهم وأبرز سمة في السياسة الإسرائيلية، ويتجلى ذلك جلياً في المطالبة الإسرائيلية المتكررة بالاعتراف بيهودية الدولة، هذا الشعار القديم الجديد لا يهدف في بعده السياسي إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين في العيش على أرضهم، بل يتم التعامل

معهم على أنهم أقلية تعيش على أرض الآخرين، وهذا يعطي الاحتلال حق طردهم من هذه الأرض، لذلك فإن الاعتراف بيهودية الدولة هو مطلب صهيوني له بعد ديني يؤدي إلى مطلب سياسي.(٣٦)

ويلاحظ أن عملية الاستيطان اليهودي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر للميلاد من خلال خطوات مدروسة، ولم تكن مبررات الاستيطان الصهيون خالية من المكون الديني، فقد استوطن اليهود المدن الفلسطينية القديمة، مثل صفد، طبريا، الخليل، القدس، وخلال هذه الفترة نشأ العديد من المستوطنات في القرى الزراعية المحاذية للقرى الفلسطينية دون أن تثير أي مشاكل لدى الفلسطينيين، وبعد وضوح النوايا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي مع ظهور الانتداب ودعم الدول الأوروبية لمشروع الاستيطان، وظهور عمل العصابات الصهيونية على مصادرة الأراضي وعن طريق الشراء من بعض الإقطاعيين الذين يمتلكون أراضي فلسطينية، إلا أن أبعاد القضية لم تتجاوز ٦.٥٪ من إجمالي مساحة فلسطين، الأمر الذي جعل الفلسطينيين ينتبهوا للخطر الصهيوني على أرضهم.

٢ـ دوافع أمنية:

من خلال الشبكة الاستيطانية الممتدة على كافة الأراضي الفلسطينية سعت "إسرائيل" إلى تحقيق أهداف أمنية، ويتجلى ذلك من خلال اختيار مواقع الاستيطان والنقاط العسكرية في المرتفعات الفلسطينية، وكذلك الحواجز المنتشرة في كافة أنحاء الضفة الغربية، وجاء الجدار الفاصل ليؤكد هذا الدافع، وهذا لا يلغي دوافع أخرى للاستيطان، فقد دعت "إسرائيل" بعض المستوطنات الزراعية، خاصةً في منطقة الأغوار بالأردن والمُحاط بالمستوطنات الأمنية، إلى إنشاء سلسلة من المستوطنات على طول الحدود مع الأردن، وحجتها في ذلك إقامة جدار استيطاني لمنع أعمال المقاومة، لا سيما في منطقة الأغوار مع الأردن، أو المستوطنات الواقعة في المنطقة الفاصلة بين الضفة الغربية المحتلة عام (١٩٦٧م)، والمحتلة عام (١٩٤٨م).(٣٧)

إضافة إلى ذلك، فإن هذه الإجراءات الأمنية الصعبة والقاسية جداً في الضفة الغربية تهدف إلى خلق حالة من الرعب والخوف والقلق عند الفلسطينيين، وبالتالي تهدف إلى تقويض معنوياتهم، الأمر الذي يدفع بعضهم إلى اليأس من إصلاح الأرض أو إعمارها أو

حتى الوصول إليها خوفاً من إرهاب المستوطنين، وكذلك الخوف من المقاومة وذلك نتيجة المواجهات مع الاحتلال والعنف الذي ترد به قوات الاحتلال على كافة أشكال المقاومة الفلسطينية في تلك المناطق، مما يؤدي إلى هلاك الأراضي ويدفع البعض إلى الهجرة من تلك المناطق، وهذا في نهاية المطاف يكون في مصلحة الأهداف الأمنية الإسرائيلية.(٣٨)

ويخلص الباحث إلى أن أن الهاجس الأمني للاستيطان يشكل خطراً على الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية، ويتضح ذلك من الإجراءات المشددة على الحواجز العسكرية، والتي تعيق الحياة العامة للسكان، وبالتالي إلحاق الضرر بهم على كافة الأصعدة.

كما عملت هذه السلطات على مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية: للرماية، والتدريب، واعتبرتها مناطق أمنية لجيش الاحتلال، وقبل عام ١٩٧٩م كان الصندوق القومي اليهودي ومؤسسة (هيمنوتا) التابعة للصندوق يقومان بشراء الأراضي، ثم أصدرت السلطات العسكرية أمراً عسكرياً بمنع المحاكم من النظر في مسألة بيع الأراضي وتحويل تسجيلها إلى لجنة خاصة، وبعد عام ١٩٧٩م سمحت السلطات الإسرائيلية للأفراد اليهود بالشراء، وكانت معظم الصفقات وأغلبها عبارة عن بيوع وهمية مزيفة، وتم الإعلان عن العديد من الأراضي بأنها أراضي حكومية لا يجوز إلا للدولة التصرف بها.

٣ـ دوافع سياسية:

ليس من قبيل المبالغة القول بأن هدف الحكومات الإسرائيلية من دوافعها السابقة هو تحقيق هدف سياسي يضمن لها إقامة دولة "إسرائيل" الكبرى، التي قامت عليها الفكرة الصهيونية بقول "موشيه سنيه" رئيس قيادة الهاغاناه عام (١٩٤٣م)، بأن "الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو أيضاً وسيلة للسيطرة السياسية للاستيلاء على فلسطين بأكملها، وبالتالي يجب أن نسعى في الوقت نفسه إلى إنشاء مستوطنات عبرية، سواء وسط المراكز السياسية والاقتصادية للبلد، أو بالقرب منها أو حولها، أو في تلك النقاط التي يمكن استخدامها كمواقع طبوغرافية مشرفة، أو مواقع رئيسية من حيث السيطرة العسكرية على كل فلسطين، والقدرة على الدفاع عنها بشكل فعال، وإن كانت أهميتها الاقتصادية قليلة".(٣٩)

ولا شك أن الاستيطان في فلسطين، وخاصة في مناطق الضفة الغربية يخدم الأهداف

السياسية لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، أما الاستيطان والاستيلاء على الأرضي وفرض سياسة الأمر الواقع، فهي تسعى إلى رفع هذه السمة الاحتلالية عنها، فقد أصبحت الأهداف والدوافع السياسية للاستيطان الإسرائيلي واضحة للعيان، من خلال توزيعها الجغرافي، وفي نهاية المطاف فإن أشكال الاستيطان المختلفة تخدم الهدف السياسي من خلال تقطيع أوصال المناطق الفلسطينية، والاستيلاء على أكبر وأوسع مساحات من الأرضي الفلسطينية، وخنق ومضايقة التجمعات السكانية الفلسطينية، وفصل مدينة القدس عن محيطها الفلسطيني.(٤٠)

ويخلص الباحث إلى أن هذه الدوافع ليست سوى أهداف يستحيل بوجودها الحديث عن حلول سلمية مستقبلية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية في ظل هذا الوضع الذي يفرضه وجود المستوطنات، واستمرار شبكة المستوطنات ذات الكثافة السكانية التي تسعى إلى زيادتها بشكل مستمر، فهي تخدم هدفها السياسي الاستراتيجي، وهو قيام دولة "إسرائيل" الكبرى وعاصمتها القدس الموحدة، وإبقاء المناطق المحتلة مقسمة إلى أقسام من المستحيل معها أن يكون قيام لدولة فلسطينية.

وهناك تيار آخر يتزعمه قيادة أحزاب اليمين وأحزاب الوسط، يطالب بتعزيز المستوطنات، حتى داخل التجمعات الفلسطينية مع البحث عن دور وظيفي للفلسطينيين في إدارة شؤونهم المدنية دون السيطرة على الأرض والموارد الطبيعية، وهذا السبب تم إنشاء طرق التفافية حول المستوطنات وربطها ببعضها البعض، ومن ثم خصصت الميزانيات الضخمة لتوسيع المستوطنات حتى وإن كانت غير مأهولة بالمستوطنين.

٤- دوافع اقتصادية:

لقد عمدت "إسرائيل" إلى سَن الكثير من القوانين غير القانونية في الأصل والتي تتماشي مع طبيعة احتلالها لإنشاء المستوطنات والتي تسمح لها بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القانون الذي وضعه الكنيست الإسرائيلي في عام (١٩٨٠م) والذي نص على أن "إسرائيل" هي المالك القانوني لجميع الأراضي الواقعة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لا تعتبر ملكية خاصة"، لكن الأمر لم يتوقف عند حدود تلك الأرض على مدى السنوات الماضية، فقد استولت "إسرائيل" على آلاف الدونمات من أراضي

المواطنين الفلسطينيين دون أي وجه حق.(٤١)

لم يكن المستوطن القادم من أقصى بلاد العالم ليقبل بالعيش في المناطق الجبلية كالأغوار الملتهبة ما لم توفر له الحكومة الإسرائيلية الحياة المريحة التي تتناسب مع شخصيته وطبيعته المهنية والمتطلبات الأساسية للمعيشة، ولهذا السبب تحاول "إسرائيل" السيطرة على كافة الموارد الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصةً فيما يتعلق بالمياه والمنتجات الزراعية اللذان يشكلان نظرية الاستيطان في هذه المناطق الهامة، إذ إن "إسرائيل" تسيطر على ٦٨٪ من احتياطي مخزون مياه المناطق المذكورة.(٤٢)

واتخذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرقاً وأساليب متعمدة لضرب الاقتصاد الفلسطيني، وضرب القطاع الزراعي خاصة، وخلق أجواء المنافسة غير العادلة، مثل خفض الأسعار، والسيطرة على الموارد والمصادر المائية، والقضاء على جميع الأصناف من الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه، والأصناف النباتية من الأشجار والخضروات والحبوب، وقد عمد الاحتلال إلى تدمير البنية التحتية للزراعة عبر شق الطرق والشوارع وتقطيعها بين المستوطنات، وما تبعها من اقتلاع الأشجار المعمرة كأشجار الزيتون، وإلقاء نفايات المستوطنات في الأرض الزراعية التابعة للمزارعين الفلسطينيين، مما أدى إلى خلق دمار هائل أدى إلى تهديد المنتج الفلسطيني بالأمراض والآفات بسبب النفايات، كما أدى ذلك إلى نفوق العديد من الماشية التي تبتلع النايلون الزراعي المتطاير، إضافةً إلى محاربة الاحتلال هذا القطاع من خلال عرقلة وصول الفلاح الفلسطيني إلى أرضه لوجود الكثير من الحواجز والتأخير المتعمد للمزارع.(٤٣)

وفيما يتعلق بتطور الاقتصاد الإسرائيلي على مدى نصف قرن، فقد تميز بالنمو والتطور والتقدم، حيث تضاعف عدد السكان خمسة أضعاف، ففي عام ١٩٤٨م كان متوسط دخل الفرد اليهودي ضعفي أجر العامل العربي الفلسطيني، لكن الآن فقد بلغ ثمانية أضعاف، حيث أن نسبة متوسط الدخل تُشرف على المقاربة مع الأجور في بريطانيا وإيطاليا، وعليه فإن هناك انعطافات ومراحل تطور في الاقتصاد الإسرائيلي، منها:

١- فترة التقشف والتأسيس (١٩٤٩م-١٩٥٤م): تميزت هذه الفترة بالتقشف، والذي صممه "بن جوريون"، وكان من أولويات هذه الفترة: استيعاب المهاجرين، وبناء

جيش عصري حديث، وبناء مؤسسات الدولة التعليمية والصحية.

٢- فترة النمو السريع (١٩٥٤م-١٩٧٢م): خلال هذه الفترة تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية من ألمانيا، وازدادت الهجرة والأيدي العاملة، كعوامل ساعدت الكيان الإسرائيلي على النمو بشكل سريع، حيث بلغ معدل نمو الناتج القومي حوالي ٢٪، وارتفع ليصبح ١٧٪، كما بلغ معدل الاستهلاك الشخصي ٩٪، مما أدى إلى انتهاء النمو الزراعي الكبير، ودخول النمو الصناعي.

٣- فترة الكساد والتضخم (١٩٧٣م-١٩٨٥م): كان السبب الرئيسي في فترة الكساد والتضخم هو انتهاء تأثير العوامل الثلاثة المهمة، وهي: المساعدات الخارجية، ومشاريع البنية التحتية، والبيروقراطية العقلانية التي حالت دون التشوهات الجزئية في الاقتصاد من التأثير على الانجازات الكلية، وتراجع النمو بمعدلات أعلى من الفترة السابقة، وازداد التضخم المالي وارتفعت الأسعار، نتيجة للتكاليف الباهظة لحرب ١٩٧٣م، وارتفاع أسعار النفط، مما تسبب في عجز كبير بالموازنة، والميزان الاقتصادي التجاري للمدفوعات الحكومية.

٤- فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٥م-١٩٨٩م): استمر الكساد من منتصف السبعينات حتى الثمانينات، وازداد سوءاً مع حكم حزب الليكود، حيث ارتفع عجز الميزان التجاري، وارتفعت الأسعار، وكاد الاقتصاد أن ينهار، ولكن تدخلت المساعدات الأمريكية بإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي، حيث منحت إسرائيل مليار ونصف المليار دولار، ثم تشكلت حكومة وحدة وطنية من العمل والليكود في (١ يوليو ١٩٨٥م)، وتم اعتماد برنامج الإصلاح الذي تضمن ثلاث نقاط، هي: خفض الإنفاق الحكومي، وقبول الهستدروت لتخفيض الأجور الحقيقية للعمال، وقبول الشركات الرأسمالية لخفض نسبة الأرباح، وتم فرض الضرائب على العاملين لحسابهم الخاص، وتقليص ميزانية الجيش بسحب جزء منها من جنوب لبنان.

٥- فترة نمو التسعينات (عملية السلام والهجرة والعولمة): بعد سنوات من خطة الإصلاح تم حل مشكلة التضخم ثم الخصخصة وتقليص حجم القطاع العام والانفتاح على السوق العالمية من خلال تخفيف القيود على حرية البضائع من

"إسرائيل"، فقد تميزت فترة التسعينات بعاملين مهمين، هما:

أ- موجة الهجرة الروسية إلى إسرائيل: حيث بلغت موجة الهجرة من روسيا إلى ما يزيد عن مليون مهاجر، مما أدى إلى تراكم مادي ومالي مع فائدة منخفضة للغاية، ومكّن "إسرائيل" من استيعاب المهاجرين، وكذلك الاختلاف في الهجرة نوعاً وكما، حيث أن بعض المهاجرين كانوا من ذوي الثقافة والمستوى العلمي المتقدم، مما ساهم في زيادة حجم رأس المال البشري للمساهمة في اقتصاد "إسرائيل".

ب- عملية السلام: المرحلة التي كانت من مدريد إلى أوسلو، إلى اتفاقية وادي عربة مع الأردن، فقد شكلت هذه المحطات السلمية فرصة تاريخية للكيان الإسرائيلي ساهمت من دخوله إلى الأسواق العالمية، خاصة تلك التي كانت تقاطع "إسرائيل" اقتصادياً، وبناء على ذلك تم رفع المقاطعة الاقتصادية عن "إسرائيل"، كما ساعدت العلاقات الدبلوماسية الطيبة وأجواء الاستقرار التي نشأت مع هذه الأجواء على زيادة مستوى الصادرات الإسرائيلية واستثمارها في الخارج، وبدء الاستثمار الأجنبي في "إسرائيل".(٤٤)

ونستنتج مما سبق، أياً كانت دوافع الاستيطان في المناطق والقرى الفلسطينية، فإن الفلسطينيين ينظرون إلى المستوطنين على أنهم الوجه الحقيقي للاحتلال الغاصب، وذلك لاغتصابهم الأرض بالقوة واستخدام كافة الأساليب وفرض الأمر الواقع بكافة الوسائل التي يستخدمها النظام السياسي الإسرائيلي باستمرار لتوسيع حدوده، وتهويد الأراضي والمقدسات، بالإضافة إلى ذلك، لا يفرق الفلسطينيين بين المستوطنين الذين جاؤوا بدوافع اقتصادية أو سياسية أو دينية، فكلهم يمارسون على الأرض سياسة القتل والتخريب والسيطرة على الأرض والاحتلال فيها، لأن وضع جيش الاحتلال وقيادته فوق القانون، وغالباً ما يأخذون القانون بأيديهم، وظهر ذلك من خلال ممارساتهم في السيطرة على أغنى المناطق الفلسطينية، سواء الزراعية وموارد المياه، أو السيطرة على المواقع الجغرافية والاستراتيجية، وبعد كل هذه الممارسات يشير ذلك إلى أن استمرار وجود المستوطنات في فلسطين سيشكل نقطة احتكاك دائمة بين المحتل وصاحب الحق، وأنه يستحيل التعايش بينهما في ظل التسوية السياسية، لأن استمرار وجودهم يعني استمرار وجود الاحتلال.

التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للاستيطان:

يُعتبر وجود الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس استيطاناً بالمعنى الديموغرافي، وإنما هو استيطان قائم على أساس إحتلالي، والذي له أثر على الوضع الاجتماعي الفلسطيني، فوجود سكان المستوطنات المتطرفين العنصريين المدججين بالسلاح والمحاذية للأماكن السكنية الفلسطينية، والتي بها درجة احتكاك عالية بين الطرفين مما يؤدي إلى انتشار مشاعر الكراهية وارتفاع الأحداث والمواجهات بين المستوطنين والفلسطينيين، فالمستوطنات أقيمت على أراضي القرى والمدن الفلسطينية، والأراضي الزراعية التي تم سلبها وصودرت من أصحابها الأصليين، والتي تعتبر للفلسطينيين المستقبل ومصدر الدخل الأساسي، جاء العنصر الغريب الاستيطاني ليقيم في هذه المستوطنات المنظمة والأكثر تطوراً وعمراناً مقابل منازل البؤس والفقر التي يسكنها الفلسطينيون، مما عزز مشاعر الحقد والظلم بين طرفين ظالم ومظلوم.

ومن الناحية الاقتصادية، فقد أقامت "إسرائيل" مناطق صناعية ومنحتها امتيازات كبيرة، وتطورت بشكل كبير جداً في السنوات الأخيرة، كما حصلت هذه المستوطنات على امتيازات من الدرجة الأولى وذات أفضلية لتكون هدفاً لعمل المستوطنين فيها، وأقيمت المناطق الصناعية الرئيسية في وسط الضفة الغربية، مثل مدينة (بركان، وكرني شمرون) إضافة لإنشاء المدينة الصناعية (مشور أدوميم) في مدينة القدس ومنطقة (إيرز) الصناعية في قطاع غزة، كما نُقل العديد من المصانع من داخل "إسرائيل" إلى الضفة الغربية بسبب انخفاض تكاليف التشغيل وانخفاض في الأيدي العاملة، بالإضافة إلى الامتيازات التي تقدمها حكومة الاحتلال.

أولاً- التأثيرات الاجتماعية للاستيطان:

كان العمل المركزي للحركة الصهيونية يسير باتجاهين مهمين، هما: الاتجاه الأول هو الهجرة اليهودية للاستيطان في فلسطين، والاتجاه الثاني هو تهجير الفلسطينيين من وطنهم، ولم تقتصر المهمة على جلب اليهود وإنشاء المستوطنات، بل تضمنت أيضاً العمل على حمل الفلسطينيين عل ترك أراضيهم بالقوة ومغادرتها مما يسمح لقوات الاحتلال والمستوطنين الاستيلاء عليها، إضافة إلى هدم المنازل، والمضايقة على العمال الفلسطينيين،

مما ترتب عليه زيادة عدد العاطلين من الفلسطينيين وتردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.(٤٥)

وتعتقد "إسرائيل" أن وجود الفلسطينيين الذين يعيشون في تجمعات سكانية مكتظة بالسكان، سيجعلها قلقة بشكل مستمر لأن ذلك يشكل ضغطاً دولياً يدعو إلى عودة الفلسطينيين إلى ديارهم التي سُلبت منهم، لذلك أدت سياسة "إسرائيل" الاقتصادية والعسكرية إلى نزوح ما لا يقل عن ٣٥٠ ألف فلسطينياً قسراً من وطنهم في الفترة ما بين (١٩٦٧م- ١٩٧٧)، وهذا يُشعر الفلسطينيين دائماً يفكرون في العودة إلى وطنهم، وأن عدم الاستقرار الذي يعيشه الفلسطيني في أي بلد في المهجر سواء كان بلداً عربياً أو أجنبياً، يجعله دائماً يفكر بالوطن وحلمه أن يعود إليه، وأن المشكلات الاجتماعية والنفسية التي نتجت عن استمرار الصهيونية في فلسطين تعددت، وانعكست سلباً على الشعب العربي الفلسطيني.(٤٦)

ولم تهمل الحركة الصهيونية منطقة أو مجالاً ما دون العمل فيه بجدية ونشاط، ومن بين أنشطتها المتنوعة والمتعددة، أنها أعطت التعليم اليهودي اهتماماً خاصاً، لاعتقادها أن تربية الشباب والناشئة اليهود تربية صهيونية هو الأمل الذي سيحقق إقامة الكيان الإسرائيلي واستمراره، ولقد بدأ التعليم اليهودي في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر مع بداية موجات الهجرة اليهودية إليها، وفي العهد العثمانية، أي منذ بداية الهجرة الصهيونية إلى فترة وجود الانتداب البريطاني، كانت هناك ثلاثة أنواع من المدارس اليهودية، هي:

١- المدارس اليهودية التقليدية التي كانت شبيهة بالمدارس الإسلامية، حيث ركزت على مبادئ الدين اليهودي.

٢- المدارس التبشيرية اليهودية، التابعة للجمعيات اليهودية، ومهمتها تعليم اللغة العبرية.

٣-المدارس الصهيونية التي بدأت بعد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧م، وتعتبر هذه المدارس النواة الأولى للتعليم الصهيوني.(٤٧)

أما التعليم اليهودي في عهد الانتداب، فقد تم تقسيمه إلى قسمين، الأول التعليم العام والثاني التعليم الخاص، وظهرت اتجاهات مختلفة في التعليم، نتيجة ظهور الأحزاب

السياسية اليهودية في فلسطين في العشرينات من القرن العشرين، كما كان هناك عدة اتجاهات، منها الاتجاه اليميني والاتجاه اليساري واتجاه الوسط بين هذين الاتجاهين.(٤٨)

اعتمد التعليم اليهودي بشكل أساسي على الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب البريطاني، وجمعية الاستعمار اليهودي، ولجنة التعليم التابعة لدائرة الأيتام اليهودية، بالإضافة إلى الرسوم والتبرعات التي تجمعها، وقد شهدت فترة العشرينات نشاطاً كبيراً في التعليم اليهودي، وأصبح عدد المدارس اليهودية في التعليم العام ١٩٩١ مدرسة، وكان عدد المعلمين بها ٨٤٦ معلماً، وعدد الطلبة اليهود ١٧.٧٠٥ طالباً وطالبة، أما المدارس اليهودية الخاصة فكان عددها ٨٤ مدرسة وعدد المعلمين ٨٤٧ معلماً، وعدد الطلبة ٨٨٣٢ طالباً وطالبة.(٤٩)

هذا النشاط التعليمي التربوي اليهودي قابله تعليم محدود بين الفلسطينيين، والذي كان يتقلص بشكل مستمر، لم يلقى تشجيعاً من قِبل حكومة الانتداب البريطاني، ولم تكن هناك قوى شعبية ذات إمكانيات وقدرات جيدة وقوية لتستطيع دعم التعليم الفلسطيني، لم يهتم التعليم الرسمي بتطلعات العرب الفلسطينيين وتاريخهم، وفي الوقت الذي كانت فيه سلطات الاحتلال تؤيد وتشجع إقامة الجامعة العبرية، كانت تحارب التعليم الجامعي الفلسطيني، لذلك اتجه بعض الطلبة الفلسطينيين إلى التعليم الجامعي في بعض الدول العربية والأجنبية، كالتوجه للدراسة في بيروت والقاهرة وبريطانيا والولايات المتحدة.(٥٠)

وأياً كان هذا النهج للتعليم الجامعي للفلسطينيين، فكان محدوداً للغاية في عهد الانتداب، لأن أولئك الذين تمكنوا من مواصلة دراستهم الجامعية كانوا من أبناء الأسر الميسورة الحال والأسر الثرية القادرة على التعليم، وهذا يعني أن أغلب الفلسطينيين كانوا محرومين من مواصلة التعليم الجامعي في تلك الفترة، وإن التعليم اليهودي كان متنوعاً ويعنى بالتعليم الفني والمهني، ولهذا الغرض أنشئت معاهد التدريب المختلفة، وقد رافق انتشار التعليم اليهودي في فلسطين تطور ثقافي صهيوني من خلال إنشاء مؤسسات ثقافية، بالإضافة إلى إصدار عدد من الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية، وإنشاء جمعيات ونوادي ثقافية وأدبية في المدن والقرى.(٥١)

وبعد قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م بدأت مرحلة جديدة في التعليم والثقافة

اليهودية تركزت وأخذت الحكومة والأحزاب الإسرائيلية الاهتمام بها بشكل أساسي، وبعد هزيمة ١٩٦٧م بدأت إسرائيل تنفيذ خططها في المناطق المحتلة، تهدف إلى عرقلة وتدمير التعليم القائم فيها بفرض التعليم اليهودي عليها، والذي تفرضه على السكان العرب في فلسطين الذين بقوا في أرضهم وبيوتهم بعد عام ١٩٤٨م، ولقد تدخلت سلطات الاحتلال في المناهج الدراسية، بهدف إضعاف الروح المعنوية والثقافة الوطنية القومية للسكان الفلسطينيين، إذ تدرك إسرائيل أن أساليبها هذه تمنع على المدى البعيد خلق اتجاهات رافضة لوجودها.(٥٢)

وهنا نلاحظ أن التعليم كان ولا يزال بالنسبة للحركة الصهيونية، يعتبر من القضايا الأساسية التي يجب الاهتمام بها، وعندما نستعرض تاريخ الحركة الصهيونية منذ إنشائها إلى اليوم، نجد أن اهتمامها ونشاطها وجهودها تنصب بشكل أساسي على قضيتين، الأولى هي الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستيطان الأرض، والثانية هي الاهتمام بالتعليم اليهودي والتربية اليهودية بالتمسك بالأرض لتحقيق الحلم الصهيوني.

ثانياً- التأثيرات الاقتصادية للاستيطان:

عبر تاريخ فلسطين الطويل خضع الشعب الفلسطيني لأنواع استعمارية منذ القدم، وكان هدفاً اقتصادياً يدفع الضرائب ويخضع للتجنيد في العهد الروماني والبيزنطي والعثماني ثم البريطاني، ومع الاحتلال البريطاني لفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى دخلت فلسطين الدائرة الرأسمالية للعالم الغربي، وقد كانت أغلبية السكان تعمل بالفلاحة آنذاك، وشكل الاستيطان الصهيوني تهديداً مباشراً لمصالح المواطنين في أرضهم وخيرات بلادهم، وخرج الشعب الفلسطيني من اضطهاد الإقطاع العثماني والمحلي ليسقط ضحية الاضطهاد الاستيطاني الصهيوني، كالاستيطان الذي عانت منه الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي.(٥٣)

وقعت أفضل الأراضي في فلسطين، سواء ما يستعمل منها لزراعة الأشجار أو الحبوب في أيدي اليهود، وتركت للعرب المناطق الجبلية أو مناطق التلال، بالإضافة إلى معظم الأراضي الغير صالحة للزراعة التي ليست ملكاً للدولة، وهذا يُذكرنا بالاستيطان الفرنسي في الجزائر الذي استقر مئة عام، ولا شك أن الحركة الصهيونية درست التجربة

الفرنسية في الجزائر، واستفادت من سلبياتها وايجابياتها وبنفس الطريقة، وهنا ركز الاستيطان الصهيوني على السهل الساحلي الخصب، وأجبر السكان الفلسطينيين الأصليين على الهجرة إلى المناطق الداخلية.(٥٤)

ويلاحظ مما سبق أن هناك تركيزاً واضحاً لهذه المستوطنات في مناطق محددة، حيث يعسكن المستوطنون في مناطق استراتيجية، لأن معظم المستوطنين مرتبطون رغماً عنهم بمراكز عمل وخدمات داخل إسرائيل، وفي هذا الوقت خاصة كان الوضع الطبقي في فلسطين ينقسم إلى ثلاث طبقات منذ العهد العثماني، طبقة الوجهاء وكبار ملاك الأراضي، والطبقة الوسطى، ثم طبقة الفلاحين، كالآتي:

الطبقة الأولى- طبقة الوجهاء وكبار ملاك الأراضي:

تتكون هذه الطبقة من النبلاء الأشراف الذين يتمتعون بالهيمنة الاقتصادية بحكم توارث الوظائف الدينية، والتوسع في حجم الأوقاف في العهد العثماني، واستخدام رجال الدين في أراضي الأوقاف في المدن، لأن السلطات العثمانية قد اعتمدت على بعض العائلات الفلسطينية المعروفة لضمان ولائها، وعملت على توظيف أبنائها في الإدارة وتشجيع تعليم أبنائهم لتحقيق هذا الهدف، ويأتي ضمن هذه الطبقة الإقطاع التقليدي: ويشمل الأمراء والمشايخ الذين منحتهم الدولة العثمانية إقطاعات واسعة كمكافأة على خدماتهم وولائهم لها، كما أوكلت تلك السلطات إلى هؤلاء حماية الحجاج من هجمات قطاع الطرق.(٥٥)

نلاحظ مما سبق أن طبقة الأشراف النبيلة تتمتع بسلطات ولها صلاحيات في الإقطاع الضريبي، كما أنهم منحوا صلاحية تحصيل الضرائب في مناطقهم، وضمن تركيب هذه الطبقة وصلاحياتها الجديدة هي ما يسمى بالإقطاع الجديد (البرجوازية التجارية)، هذه الطبقة البرجوازية الجديدة التي تركزت في المدن من طبقة الأشراف بدأت تنمو وتستفيد من المجال الذي فتح أمامها في التعليم الحديث، ودخول أبنائها المدارس العسكرية، واستفاد هؤلاء من الوضع الضريبي والإداري، حيث امتد نشاط هذه الطبقة إلى حق الملكية في الأرض، ولهذا كانت تسكن المدن وتمتلك الأرض وتستغلها وتؤجرها للفلاحين، ولا يهما إلا مصالحها، ولذلك كان أفراد هذ الطبقة أول من سارع إلى بيع الأراضي للمنظمات

الصهيونية، وبالتالي ساهمت في دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين.

الطبقة الوسطى:

تتكون هذه الطبقة من تجار المدن والقرى من ذوي الدخل المتوسط والمعلمين وموظفي الحكومة وأصحاب المهن الحرة والحرفيين، وكانت ضعيفة ومهملة في العهد العثماني، لكنها بدأت بالظهور في عهد الانتداب البريطاني، ويرجع ذلك إلى أن أبناء الفئة المسيحية كانت أكثر فئات هذه الطبقة تقدماً واستفادة من هذه الأوضاع التي كانت سائدة، نتيجة الثقافة الغربية والتعليم الذي حصلوا عليه من دخولهم المدارس التبشيرية، أما الدور الوطني لهذه الطبقة فقد كان محدوداً، لأن مصالح بعض أفرادها ارتبطت بالأوضاع والظروف التي كانت قائمة، وبالتالي كانت بعيدة في الغالب عن النشاط السياسي الوطني، ومن الصعب إلغاء الدور الوطني لهذه الطبقة نهائياً، وكان بعض أفرادها يقومون بدوراً وطنياً ضد الوجود الأجنبي والاستيطان الصهيوني في فلسطين.(٥٦)

طبقة الفلاحين:

تُشكل هذه الطبقة غالبية الشعب العربي الفلسطيني وتبلغ نسبتها إلى ٧٩٪ من مجموع السكان، وتتكون من المسلمين والمسيحيين، ونظراً لأن أرض فلسطين أرض زراعية وخصبة، فهي من الطبيعي أن يشتغل غالبية سكانها بالزراعة، وكانت هذه الطبقة تعاني من الاستغلال بشكل مستمر، ونتيجة لحركة شراء الأراضي التي رافقت النشاط الاستيطاني الصهيوني في فلسطين قبل وأثناء الانتداب، فإن عدداً كبيراً تضرر وتأثر من أفراد هذه الطبقة وتحول الكثير منهم إلى عمال يعملون بأُجر، وآخرون أجبروا على الهجرة إلى الخارج.(٥٧)

كما تنتشر المستوطنات على رؤوس الجبال أو فوق الأحواض المائية، وقد استخدمت إسرائيل مجموعة من القوانين للاستيلاء على الأراضي، أهمها:

١- قانون أملاك الغائبين: كل فلسطيني يملك الأرض ويعيش خارج الحدود، يوصى على أملاكه والسماح للعدو المستوطن مصادرتها واستغلالها بوضع اليد.

٢- أملاك الدولة: استخدم الاحتلال الاسرائيلي مجموعة مختلفة من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية بالإضافة إلى الأوامر العسكرية، بحيث تم الاستيلاء على ما

أكثر ما يزيد عن ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية كأملاك دولة.

٣- المصادرات للمصلحة العامة: مثل (محميات، شوارع، كسارات.. إلخ) للسيطرة على الأراضي.[٥٨]

وعشية احتلال فلسطين عام ١٩٤٨م امتلك الاستيطان الصهيوني ما يقارب مليوني دونم (٢ مليون دونم) من الأراضي الفلسطينية، أي بمعدل ٧٪ من إجمالي مساحة فلسطين، ومن الأراضي إلى تمت السيطرة عليها منذ العهد العثماني، على النحو التالي:

- (٦٥٠ ألف دونم) استولى عليها اليهود في العهد العثماني.
- (٣٠٠ ألف دونم) مُنحت من قبل حكومة الانتداب البريطاني لليهود من الأراضي الأميرية دون أي مقابل.
- (٢٠٠ ألف دونم) مُنحت لليهود مقابل أجر اسمي من قبل حكومة الانتداب البريطاني، وهي أيضا من الأراضي الأميرية، وهذه المساحات من أرض فلسطين التي منحها الاستعمار البريطاني لليهود تدل على التواطؤ والتعاون والدعم الاستعماري البريطاني للحركة الصهيونية والاستيطان الصهيوني في فلسطين.
- (٢٥٠ ألف دونم) استولى عليها الصهاينة بوسائل قسرية من عرب فلسطين مما أُجبر أهلها على الهجرة والنزوح إلى مناطق في القرى والمدن المجاورة داخل فلسطين أو خارجها.[٥٩]

كان الفلاحون الفلسطينيين يشعرون باستمرار وعلى الدوام بخطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين، لكنهم لم يتمكنوا من المواجهة لجهلهم بطبيعة الأمور، وكون بلادهم كانت تحت السيطرة البريطانية، ولم يكن هذا النشاط خاضعاً للسيطرة الاستيطانية الصهيونية على الأرض بشكل فردي أو عشوائي، بل كان منظماً ومخططاً له ويشرف عليه ويموله الصندوق القومي اليهودي الذي كان يتبع سياسة خاصة في شراء الأراضي على أساس التركيز والانتباه من أجل تحقيق هدف مزدوج يتمثل في تعزيز المستوطنات القائمة والحفاظ عليها، وتعزيز المطالبة بالمناطق التي كانت تُعتبر بالكامل ملكاً للفلسطينيين، وبدأ الصندوق القومي اليهودي في السنوات الأخيرة للانتداب في التغلغل في المناطق النائية وغير المستغلة لشرائها

وتوطين اليهود فيها، مثل أراضي: غزة وبئر السبع وبيسان والحولة، وبدأ تطوير المناطق الحدودية وخاصة في مناطق شمال الجليل كخط دفاعي للمستوطنين ضد الأخطار التي كانت تهددهم من سوريا ولبنان في بداية الثلاثينات من القرن العشرين.(٦٠)

كانت مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها من قبل اليهود وهجرة اليهود إلى فلسطين من بين الأهداف الرئيسية التي سعت الحركة الصهيونية إلى تحقيقها منذ إنشائها وزعم تأسيسها، وكان هذان الهدفان حجر الزاوية في الفكر والعمل الصهيوني، ورافق هذا الاتجاه الاستيلاء على الأراضي في فلسطين وزيادة النشاط الصهيوني منذ بداياته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى قبل المؤتمر الصهيوني الأول، والفارق في الاستيلاء على الأراضي والأملاك قبل قيام الحركة الصهيونية وبعد قيامها، أن نوع الملكية كان ملكية خاصة.(٦١)

وبما أن المرحلة الثانية للاستيطان والاستيلاء على الأرض والملكية أصبحت الملكية عامة، فإن المؤتمر الصهيوني الأول قرر إقامة شركة لتَملك الأراضي في فلسطين أطلق عليها اسم (هاكيرن هاكا يميت ليسرائيل، أي الصندوق الدائم لإسرائيل)، وإن مهمة هذه الشركة الأساسية هو شراء الأراضي لصالح الصندوق القومي اليهودي في فلسطين لتوطيد اليهود المهاجرين بها، واعتبر القرار أن هذه الأراضي تعتبر ملكاً لليهود ولا يجوز بيعها لغيرهم أو التصرف فيها عن طريق تأجيرها لغير اليهود.(٦٢)

لقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين نشاطاً غير عادياً للهجرة اليهودية إلى فلسطين وزيادة في عدد المهاجرين، وتطلب هذا بالضرورة زيادة مساحات الأرضي التي من شأنها استيعابهم وتوفر العمل اللازم لهم، وكلما زادت الهجرة زادت السيطرة على مساحات أكبر من الأرضي، فقد زادت مساحة الأرض التي استولى عليها اليهود من ٥٤٤ ألف دونم في عام ١٩٢٥ إلى ١.٣٢٢.٠٠٠ دونم عام ١٩٣٦م، لأن هذه الأعوام كانت الثورة الفلسطينية فيها نشطة والتي أربكت عملية الهجرة اليهودية وأدخلت عنصراً جديداً يرفض المعادلة الإمبريالية الصهيونية في المنطقة في تلك الفترة، ولكن بعد القضاء عليها اشتدت موجة الهجرة اليهودية من جديد وبكثافة أكبر، بتوصية من اللجنة البريطانية الأمريكية، والتي كانت تتألف من يهود البلدين بدعم من الاستعمار البريطاني والأمريكي بطرد

وتهجير ١٠٠ ألف من يهود أوروبا الذين تعرضوا للاضطهاد النازي إلى فلسطين، وجاءت هذه التوصية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد التنسيق الأمريكي البريطاني بشأن الاستعمار ومناطق النفوذ، وفلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، وفي وقت كانت فيه الحركة الصهيونية قريبة من تحقيق حلمها في إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين.(٦٣)

يتضح لنا أن حركة الاستيطان اليهودي والهجرة إلى فلسطين انتعشت بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، والذي تلاه على الفور صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م، فقد أخذت الهجرات اليهودية تتوالى على فلسطين بتشجيع ودعم من حكومة الانتداب البريطاني التي أخذت على عاتقها تنفيذ مخطط التهويد، ونتيجة لذلك أخذ عدد اليهود يتزايد يوماً بعد يوم، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك هجرات سرية قام بها يهود الشرق (السفارديم) من مختلف أنحاء اليمن والحبشة وشمال إفريقيا وتركيا وإيران في فترة الأربعينات، بسبب فرض سلطات الانتداب البريطاني قيوداً على الهجرة اليهودية لكي يقف العرب إلى جانبهم في الحرب العالمية الثانية.

دور المصارف الأجنبية في فلسطين:

كانت المصارف في فلسطين خلال فترة العهد العثماني محدودة للغاية، مثل البنك العثماني وبنك كريدي ليونيه والبنك الإنجليزي الفلسطيني، وكان دور هذه المصارف محدوداً في التعامل مع فئة محدودة من الناس، واستمر الوضع لهذه المصارف حتى دخول الاستعمار الغربي، ولكن بدأت المصارف في فلسطين بالازدياد فترة الاحتلال البريطاني، حيث وصل عدد المؤسسات المالية في عام ١٩٣٤م إلى ١٠٦ مصرفاً، منها ٦٨ مصرفاً تجارياً، و١١ مصرفاً للإقراض والائتمان، و١٧ جمعية تعاونية اقراضية، و١٠ مصارف أجنبية أخرى، وفي عام ١٩٣٨م انخفض عدد المؤسسات المالية إلى ٤١ مؤسسة نتيجة لتحديد القانون الخاص بالمصارف الذي أصدرته حكومة الانتداب البريطاني، منها ٦ مصارف أجنبية و٣٥ مصرفاً محلياً، وكان للعرب ٤ مصارف فقط، والباقي مصارف تابعة لليهود.(٦٤)

وهنا لا بد من التوقف قليلاً عند نقطة التراجع والانخفاض في عدد المؤسسات المالية في فلسطين عام ١٩٣٨م، فقد كان هذا الانخفاض بشكل كبير وواضح، حيث انخفض عدد المصارف من ١٠٦ مؤسسة مالية إلى ٧٦ مؤسسة، ولا بد من أسباب لهذا التطور الهام، ومن

بين هذه الأسباب أو الاحتمالات ما يلي:

أولاً- الأسباب السياسية:

جاء هذا الانخفاض في المؤسسات المالية بعد الثورة الفلسطينية التي اندلعت عام ١٩٣٦م، واستمرت حتى عام ١٩٣٩م، وكان لهذا التطور تداعياته على الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي خلفته الثورة آنذاك، خاصة أنها اندلعت ضد الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وكان عام ١٩٣٩م هو العام الذي بدأت فيه الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى الاضطراب الذي مرت به المناطق التي تقع تحت تأثير النفوذ الاستعماري الغربي، مما كان لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي.(٦٥)

ثانياً- الأسباب الاقتصادية:

كانت الزيادة في عدد المؤسسات المالية دليل على نوع من الانتعاش الاقتصادي في قطاعات معينة من الحياة الاقتصادية، حتى لو لم تمس غالبية الناس، وأن تقليص حجم تلك المؤسسات دليل على تدهور الوضع الاقتصادي في فلسطين الذي كان تابعاً للاقتصاد الاستعماري والاقتصاد الغربي، وكان يعاني في الثلاثينات من الأزمة الاقتصادية العالمية، ومن الطبيعي أن تنعكس تلك الأزمة على المؤسسات المالية.(٦٦)

وبناءً على ما سبق، فإن عملية الاستيطان الصهيوني في فلسطين كانت عملية متكاملة، حيث كانت هناك متطلبات ضرورية لنجاحها، ومنها التنظيم والتخطيط، وهجرة اليهود من بلاد العالم والاستقرار في فلسطين، والتمويل لدعم الاستيطان والاعتراف به، وقد لعبت بيوت المال والمصارف الصهيونية دوراً مهماً في دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بل إن بعض أصحاب المصارف في ذلك الوقت كانوا منتسبين للمنظمات الصهيونية كانت تمول الهجرة، وتوفر كافة أشكال الأمن والاستقرار والأراضي للمهاجرين اليهود، والبعض الآخر من أصحاب المصارف كان يقوم بدور الإقراض وتوفير التسهيلات المالية اللازمة للمستوطنين، إضافة إلى الآثار الاقتصادية للاستيطان الإسرائيلي، كان يُرافق ذلك نشاط إعلامي صهيوني مخطط له، وكانت كل الجهود الاستيطانية مكثفة في فترة ما بين الحربين العالميتين، والفترة التي كان فيها الوطن العربي بأكمله تحت نير الاستعمار الغربي.

الخاتمة:

جمع الاستيطان الصهيوني في فلسطين بين قواته العسكرية الصهيونية التي أبادت الفلسطينيين وقتلتهم وطردهم من أراضيهم، بعد أن استند التنظير الأيديولوجي الصهيوني لعملية الاستيطان باعتماده على أفكاره المتمثلة بأن أرض فلسطين هي أرض الميعاد، وأنها أرض بلا شعب لشعب ولا أرض لهم، وأنهم شعب الله المختار، كأفكار تعتبر من الأساطير والخرافات اللاهوتية والأساطير الصهيونية القديمة.

يعتبر الاستيطان اليهودي في فلسطين من القضايا الرئيسة المتعلقة بالصراع الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي، منذ أن بدأت موجات الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين التاريخية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تحول الاستيطان الصهيوني مع الوقت إلى قوة إمبريالية في المنطقة تعمل على تجزئة وتقسيم وتفتيت كل دولة عربية إلى دويلات على أساس طائفي وعرقي، وبالتالي يتطلب الوعي بهذه الاستراتيجية، والعمل الجاد لمواجهتها ومنع تنفيذها، رغم أنها بدأت خطواتها العملية بالتنفيذ على أرض الواقع منذ هزيمة ١٩٦٧م.

حتى منتصف القرن التاسع عشر، كان ارتباط يهود العالم بفلسطين ارتباطاً دينياً وعاطفياً بالدرجة الأولى، ولم تتجاوز رغبات بعض الجماعات الدينية بالإقامة في فلسطين للعبادة فقط، كرغبة الكثير من المسلمين في العبادة بالأماكن المقدسة كمكة أو القدس.

عملت الصهيونية على تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين وزرعهم في الأرض في محاولة لإيجاد وخلق "شعب يهودي" متجانس، وتأمين بوتقة تنصهر لهم، وتجسدت لاحقاً في وجود الجيش والمستوطنات ونشر اللغة الجديدة، وفي تحقيق حلم الدولة في نهاية المطاف.

يعتبر الاستيطان الصهيوني كمشروع سياسي أحد الأدوات العملية التي نشأت في سياق تفاقم المسألة اليهودية في شرق أوروبا، وفي خضم الصراع الاستعماري اليهودي عن حل لهذه المشكلة التي دمرت أوروبا شرقاً وغرباً، وفي خضم التنازع اليهودي الصهيوني على مصير الشتات اليهودي.

انتعشت حركة الاستيطان اليهودي والهجرة إلى فلسطين بعد الاحتلال البريطاني

لفلسطين، وصدور وعد بلفور عام ١٩١٧م، وهذا ما ساعد في توالي الهجرات اليهودية إلى فلسطين وبتشجيع ودعم من حكومة الانتداب البريطاني.

تم تقسيم التعليم اليهودي في عهد الانتداب إلى قسمين، التعليم العام والتعليم الخاص، وكانت هناك اتجاهات مختلفة في التعليم بسبب ظهور الأحزاب السياسية اليهودية في فلسطين في العشرينات من القرن العشرين، والاتجاهات المختلفة، كالاتجاه اليميني والاتجاه اليساري واتجاه الوسط بين هذين الاتجاهين.(٦٧)

اعتمد التعليم اليهودي بشكل أساسي على الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب البريطاني، وجمعية الاستعمار اليهودي، ولجنة التعليم التابعة لدائرة الأيتام اليهودية، بالإضافة إلى الرسوم والتبرعات التي تجمعها

إن أهداف الاستيطان ما هي إلا عقبة في طريق عمليات السلام، وتجسيد لتغيير الوضع الجغرافي والديموغرافي للمنطقة التي يعيشون فيها، لأن الاحتلال الاسرائيلي دون تجمعات استيطانية لن ينجح.

أن الحركة الصهيونية وقوات احتلالها كانت تبذل جهوداً مضاعفة لإنجاح سياسة الاستيطان في جميع الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، لأن الاستقرار والنجاح يعتبر تشجيعاً لمهاجرين آخرين جدد، وبناء مستوطنات جديدة تؤدي إلى توسيع دائرة الكيان الصهيوني.

أياً كانت دوافع الاستيطان في المناطق والقرى الفلسطينية، فإن الفلسطينيين ينظرون إلى المستوطنين على أنهم الوجه الحقيقي للاحتلال الغاصب، وذلك لاغتصابهم الأرض بالقوة واستخدام كافة الأساليب وفرض الأمر الواقع بكافة الوسائل التي يستخدمها النظام السياسي الإسرائيلي باستمرار لتوسيع حدوده، وتهويد الأراضي والمقدسات.

كان هناك دوراً هاماً وبارزاً للمؤسسات المالية الصهيونية في دعم الاستيطان الصهيوني في فلسطين، لأن أكثر أصحاب هذه المؤسسات كانوا ينتمون للمنظمات الصهيونية ويمولون الهجرة إلى فلسطين من خلال توفير كافة أشكال الاراضي للمهاجرين اليهود، بالإقراض وتوفير التسهيلات المالية اللازمة للمهاجرين المستوطنين.

هوامش البحث

(١) محسن صالح، محسن صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص١٠.

(٢) بلال محمد إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، فلسطين: جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٠م، ص٢٢.

(٣) محمد محفوظ جابر، الاستيطان الصهيوني في القدس ومستقبل المستوطنات فيها، الاردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص٦٦.

(4) Krautwurst, U. What is settler colonialism? An anthropological meditation on Frantz Fanon's" concerning violence". History and Anthropology, vol: 14(1), 2003, p:55-72.

(5) Osterhammel, J. Colonialism: A Theoretical Overview .Markus Wiener Publishers: Princeton, 2010, p89.

(٦) علي الدين هلال، مفهوم الكيانات الاستيطانية، عمان، الأردن: مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٨)، ١٩٨٢م، ص١٧٨.

(٧) بلال ابراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص٤٥.

(٨) مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة "إسرائيل وجنوب إفريقيا"، ط١، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١م، ص١٦٣.

(٩) ناجي صادق شراب، التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا، ط٢، غزة، فلسطين: مكتبة دار المنارة للنشر، ٢٠٠٦م، ص٨٢.

(١٠) وحدة السياسات والمشاريع، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، وزارة العمل، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤م، ص٥.

(١١) عزام شعث، الاستيطان في فلسطين تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين، فلسطين: مركز برق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٧م، ص٦.

(١٢) صلاح عبد العاطي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام ١٩٤٨م، فلسطين: مركز برق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٥م، ص٢٢.

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٦م، ص١٨.

(١٤) خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة: دليل (إسرائيل) العام، (تحرير صبري جريس وأحمد خليفة)، ط٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م، ص٣٥١.

(١٥) تحرير صوافطة، سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية، جامعة بيرزيت، فلسطين: كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م، ص١٤.

(١٦) جاد إسحق، وسهيل خليلية، منظومة الاستيطان الإسرائيلي: أبعادها وآلية مواجهتها، المؤتمر السنوي السابع، بعنوان: نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، ط١، غزة، فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، ٢٠١٨م، ص٣٩.

(١٧) رياض علي العيلة، وأيمن عبد العزيز شاهين، الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس: وضعيتها القانونية، جامعة الأزهر، فلسطين: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، ١٢(١)، ٢٠١٠م، ص٩١٢.

(١٨) محسن صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

(19) Lloyd, D. Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel, in Settler Colonial Studies, 2012. 2(1): 59-80

(٢٠) تحرير صوافطة، سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد أغوار الشمالية، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

(٢١) عاشور موسى، الاستيطان في ضوء القانون الدولي: حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجاً، ط١، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٤م، ص٧٠.

(٢٢) جاد إسحق، وسهيل خليلية، منظومة الاستيطان الإسرائيلي أبعادها وآلية مواجهتها، مرجع سبق ذكره، ص٧٤.

(٢٣) بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مرجع سبق ذكره، ص٤٩

(٢٤) غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية، الاعتداء على الأرض والإنسان، ط١، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢م، ص٥٨.

(٢٥) عاص الأطرش، الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، ط١، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠١٥م، ص٣٩.

(٢٦) محمد بوشناقي، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، الجزائر: كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجيلالي اليابس، ٢٠١٣م، ص٥٧.

(٢٧) عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، ط١، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، ١٩٩٠م، ص٧٧.

(٢٨) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦م، ص٣٣.

(29) Foley, Tadhg. An Unknown and Feeble Body: How Settler Colonialism Was Theorized in the Nineteenth Century. Studies in Settler Colonialism. Palgrave Macmillan, London, 2011. P:10-27.

(٣٠) نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، ط١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩م، ص٤٨.

(31) Foley, T. Wolf, B. Settler Colonialism: Land, Labor, and Difference: Primary Structures of Race" in American Historical Review (106). 1999. (3): p866-905.

(٣٢) توفيق أبو بكر، الاستيطان والعلاقات الأمريكية-الصهيونية (١٩٤٢م-١٩٨٠م)، مرجع سبق ذكره، ص٣١.

(٣٣) محمد علي الفرا، الاستيطان الصهيوني في فلسطين: أهدافه وأخطاره، بيروت: مجلة صامد الاقتصادي، السنة الرابعة، عدد٣٠، تموز١٩٩١م، ص٣٦.

(٣٤) تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٩"، اليمين الديني في "إسرائيل" وقضية المستوطنات"، صادر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٠م، أنظر موقع الرابط: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=6&id=6228

(٣٥) جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي، ط١، عكا، فلسطين: مؤسسة الأسوار للنشر، ٢٠٠٥م، ص٥٥.

(٣٦) عليان الهندي، سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلي، فلسطين: شؤون المنظمات الأهلية، ٢٠٠٢م، ص٥٦.

(٣٧) محمد عوده علمي، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس (١٩٦٧م-١٩٩٨م)، ط١، نابلس، فلسطين: دار الريان للطباعة، ٢٠١١م، ص١٢٤.

(٣٨) محمد أمير قيطة، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية، غزة، فلسطين: مكتبة ومطبعة دار المنارة، ٢٠١١م، ص٥٤.

(٣٩) محمد عودة علمي، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس (١٩٦٧م-١٩٩٨م)، مصدر سبق ذكره، ص١٦٣.

(٤٠) رياض العيلة، وأيمن شاهين، الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس، القدس: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠٠٨م، ص١٤.

(٤١) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، مرجع سبق ذكره، ص٣٨.

(٤٢) وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠م، ص٢٤.

(٤٣) أشرف الصوفي، أثر الاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، بريكة، الجزائر: مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد (٤)، عدد (١)، ٢٠٢١م، ص ص٧٠٥-٧٢٥.

(٤٤) عاصي الأطرش، الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق ذكره، ص٢١.

(٤٥) عبد العزيز محمد عوض، آثار الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩م، ص٦٣.

(٤٦) راسم خمايسة، استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٥-١٥١.

(٤٧) حبيب قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بيروت: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م، ص٥٧.

(٤٨) حسن عبد القادر صالح، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني، بيروت: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول الدراسات الجغرافية، ١٩٩٦م، ص٩٤.

(٤٩) عبد العزيز محمد عوض، آثار الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

(٥٠) خيرية قاسمية، الأوضاع السياسية للفلسطينيين في البلاد العربية الفلسطينيين في الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١م، ص١٣٩.

(٥١) حسن عبد القادر صالح، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص١١٤.

(٥٢) خيرية قاسمية، الأوضاع السياسية للفلسطينيين في البلاد العربية الفلسطينيين في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص١٦٤.

(٥٣) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مرجع سبق ذكره، ص٧٢.

(٥٤) مها بسطامي، الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي "الفكر الاستراتيجي العربي"، بيروت: مجلة الإنماء العربي، عدد (١)، ١٩٩٣م، ص١٩٢-٢١٨.

(٥٥) موسى القدسي دويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ط١، الإسكندرية: منشاة المعارف للنشر، ٢٠٠٤م، ص٥٩.

(٥٦) صلاح عبد العاطي، تقرير بحثي بعنوان: الاصولية المسيحية الصهيونية الأمريكية المعاصرة، غزة، فلسطين: مكتب جامعة القدس أبو ديس، ٢٠٠٦م، ص١٣.

(٥٧) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مرجع سبق ذكره، ص٨٦.

(٥٨) موسى القدسي دويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص٨١.

(٥٩) جفري أروتسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦م، ص٩٣.

(٦٠) روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مرجع سبق ذكره، ص١١٧.

(٦١) بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين "جذورها، دوافعها، مراحلها، انعكاساتها من ١٨٨٠م-١٩٩٠م، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م، ص٥١.

(٦٢) وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م، ص٢٨.

(٦٣) وليد حسن المدلل، الاستعمار الصهيوني للضفة الغربية وغزة (١٩٤٨-١٩٦٧)، غزة، فلسطين: مجلة الجامعة الإسلامية، عدد (٧)، يناير ١٩٩٢م، ص٧٥.

(٦٤) شروق شاهر مقداد، الاستيطان الإسرائيلي: الآثار المترتبة والمواقف وسبل المناهضة، ورقة عمل للهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)، فلسطين: برنامج الدراسات والأبحاث، ٢٠٢٠م، ص٨.

(٦٥) حبيب قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص٦٩.

(٦٦) هند البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة: جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٦٦.

(٦٧) حسن عبد القادر صالح، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني، بيروت: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول الدراسات الجغرافية، ١٩٩٦م، ص٩٤.

قائمة المصادر والمراجع

- أشرف الصوفي، أثر الاستيطان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، بريكة، الجزائر: مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مجلد (٤)، عدد (١)، ٢٠٢١م، ص ص٧٠٥-٧٢٥.
- بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين "جذورها، دوافعها، مراحلها، انعكاساتها من ١٨٨٠م-١٩٩٠م، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٠م.
- بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، فلسطين: جامعة النجاح، فلسطين، ٢٠١٠م.
- تحرير صوافطة، سياسات إسرائيل الاستيطانية وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية، جامعة بيرزيت، فلسطين: كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م.
- تقرير الشرق الأوسط رقم ٨٩"، اليمين الديني في "إسرائيل" وقضية المستوطنات"، صادر بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٠م، أنظر:

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=6&id=6228

- توفيق أبو بكر، الاستيطان والعلاقات الأمريكية-الصهيونية (١٩٤٢م-١٩٨٠م)، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ١٩٩٢م.
- جاد إسحق، وسهيل خليلية، منظومة الاستيطان الإسرائيلي: أبعادها وآلية مواجهتها، المؤتمر السنوي السابع، بعنوان: نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، ط١، غزة، فلسطين: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية (مسارات)، ٢٠١٨م.
- جفري أروتسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦م.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي، ٢٠١٦م.
- جوني منصور، الاستيطان الإسرائيلي، ط١، عكا، فلسطين: مؤسسة الأسوار للنشر، ٢٠٠٥م.
- حبيب قهوجي، إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بيروت: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م.
- حسن عبد القادر صالح، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني، بيروت: الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد الأول الدراسات الجغرافية، ١٩٩٦م، ص٩٤.
- خالد عايد، الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة: دليل (إسرائيل) العام، (تحرير صبري جريس وأحمد خليفة)، ط٣، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧م.
- خيرية قاسمية، الأوضاع السياسية للفلسطينيين في البلاد العربية الفلسطينيين في الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩١م.
- راسم خمايسة، استراتيجية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص ص١٢٥-١٥١.
- روز ماري صايغ: (ترجمة خالد عايد)، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٨٩م.
- رياض العيلة، وأيمن شاهين، الاستيطان اليهودي وتأثيره السياسي والأمني على مدينة القدس، القدس: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠٠٨م.
- رياض علي العيلة، وأيمن عبد العزيز شاهين، الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس: وضعيتها القانونية، جامعة الأزهر، فلسطين: مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، ١٢(١)، ٢٠١٠م.
- شروق شاهر مقداد، الاستيطان الإسرائيلي: الآثار المترتبة والمواقف وسبل المناهضة، ورقة عمل للهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)، فلسطين: برنامج الدراسات والأبحاث، ٢٠٢٠م.
- صلاح عبد العاطي، الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام ١٩٤٨م، فلسطين: مركز برق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٥م

- صلاح عبد العاطي، تقرير بحثي بعنوان: الاصولية المسيحية الصهيونية الأمريكية المعاصرة، غزة، فلسطين: مكتب جامعة القدس أبو ديس، ٢٠٠٦م.
- عاشور موسى، الاستيطان في ضوء القانون الدولي: حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجاً، ط١، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٤م.
- عاص الأطرش، الاستيطان: آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، ط١، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠١٥م.
- عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦م.
- عبد العزيز محمد عوض، آثار الاستيطان الإسرائيلي على الأوضاع الاجتماعية في المناطق المحتلة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩م.
- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، ط١، الكويت: سلسلة كتب عالم المعرفة، ١٩٩٠م.
- عزام شعث، الاستيطان في فلسطين تغيير المعالم والقضاء على مبدأ حل الدولتين، فلسطين: مركز برق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٧م.
- علي الدين هلال، مفهوم الكيانات الاستيطانية، عمان، الأردن: مجلة المستقبل العربي، عدد (٢٨)، ١٩٨٢م.
- عليان الهندي، سياسة الفصل والعزل قراءة في الخطط الإسرائيلي، فلسطين: شؤون المنظمات الأهلية، ٢٠٠٢م.
- غسان محمد دوعر، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية، الاعتداء على الأرض والإنسان، ط١، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢م، ص٥٨.
- مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة "إسرائيل وجنوب إفريقيا"، ط١، بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١م.
- محسن صالح، محسن صالح، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محمد أمير قيطة، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة جيوبولوتكية، غزة، فلسطين: مكتبة ومطبعة دار المنارة، ٢٠١١م.

- محمد بوشناقي، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، الجزائر: كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الجيلالي اليابس، ٢٠١٣م.
- محمد علي الفرا، الاستيطان الصهيوني في فلسطين: أهدافه وأخطاره، بيروت: مجلة صامد الاقتصادي، السنة الرابعة، عدد٣٠، تموز١٩٩١م.
- محمد عوده علمي، تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس (١٩٦٧م-١٩٩٨م)، ط١، نابلس، فلسطين: دار الريان للطباعة، ٢٠١١م.
- محمد محفوظ جابر، الاستيطان الصهيوني في القدس ومستقبل المستوطنات فيها، الاردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.
- مها بسطامي، الاستيطان الإسرائيلي ونظرية الأمن القومي "الفكر الاستراتيجي العربي"، بيروت: مجلة الإنماء العربي، عدد (١)، ١٩٩٣م، ص١٩٢-٢١٨.
- موسى القدسي دويك، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ط١، الإسكندرية: منشاة المعارف للنشر، ٢٠٠٤م.
- ناجي صادق شراب، التنمية السياسية: دراسة في النظريات والقضايا، ط٢، غزة، فلسطين: مكتبة دار المنارة للنشر، ٢٠٠٦م.
- نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، ط١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩م.
- هند البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، القاهرة: جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- وحدة السياسات والمشاريع، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع وليد حسن المدلل، الاستعمار الصهيوني للضفة الغربية وغزة (١٩٤٨-١٩٦٧)، غزة، فلسطين: مجلة الجامعة الإسلامية، العمل، وزارة العمل، رام الله، فلسطين، ٢٠١٤م، ص٥.
- وزارة شؤون البيئة الفلسطينية، الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة الفلسطينية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٠م، عدد (٧)، يناير ١٩٩٢م.
- وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- Foley, T. Wolf, B. Settler Colonialism: Land, Labor, and Difference: Primary Structures of Race" in American Historical Review (106). 1999. (3): p866-905.

- Foley, Tadhg. "An Unknown and Feeble Body: How Settler Colonialism Was Theorized in the Nineteenth Century". Studies in Settler Colonialism. Palgrave Macmillan, London, 2011. P:10-27.
- Krautwurst, U. "What is settler colonialism? An anthropological meditation on Frantz Fanon's concerning violence". History and Anthropology, vol: 14(1), 2003, p:55-72.
- Lloyd, D. "Settler Colonialism and the State of Exception: The Example of Palestine/Israel", in Settler Colonial Studies, 2012. 2(1): 59-80.
- Osterhammel, J. Colonialism. "A Theoretical Overview" Markus Wiener Publishers: Princeton, 2010, p89.